تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية
حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال
في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى
(في الجنوب اللبناني والجولان السوري)

2026

الفهرس

تقديم 3

القسم الأول: الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين 2025 6

ملخص تنفيذي 6

أولاً: استهداف الإنسان الفلسطيني 8

ثانياً: حرب اقتصادية شاملة وتدمير مقومات الحياة والبقاء 8

ثالثاً: تصاعد هجمات الاستيطان والتهويد في القدس طمس الهوية والسيطرة على المكان 9

رابعاً: استهداف الحريات والقطاعات الأساسية 10

أبرز الانتهاكات الإسرائيلية الاقتصادية 10

أولاً: انخفاض في حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين وانهيار منظومة التجارة الخارجية الفلسطينية وتغيير الخريطة الاقتصادية قسراً 11

ثانياً: الفقر ومستويات المعيشة: تحول مأساوي من دائرة الفقر إلى هاوية المجاعة 12

ثالثاً: الإعاقات الإسرائيلية المُمنهجة لحركة البضائع إستراتيجية الخنق الاقتصادي المُتعمّد 12

الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين من سياسة الاستغلال إلى إستراتيجية الانهيار الاقتصادي الممنهج 13

أولاً: نظام العبور اليومي إذلال مُؤسسي 14

ثانياً: خرائط التمييز في سوق العمل التركيز على القطاعات الأكثر استغلالاً وخطورة 14

ثالثاً: الأرقام التي تكشف عمق التبعية المفروضة 14

رابعاً: التناقض الصارخ مع الشرائع الدولية 14

اهم الانتهاكات الإسرائيلي 15

المحور الأول: حرية الحركة والتنقل ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر 15

المحور الثاني: بيئة وأماكن العمل الإسرائيلية غير الآمنة للعمال الفلسطينيين 15

المحور الثالث: التهرب من دفع الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين 15

المحور الرابع: قرصنة أموال التقاعد وتعويضات الفصل المتراكمة – جريمة اقتصادية ممنهجة ممتدة منذ عام 1970 وحتى 2025 16

واقع العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستعمرات بعد أحداث السابع من أكتوبر 16

أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال: تصعيد ممنهج في سياسة القتل والتدمير 21

أولاً: الاعتداء المباشر على الممتلكات: سياسة الهدم كأداة للتطهير العرقي والهندسة الديموغرافية 21

ثانياً: التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم للعام 2025 22
ثالثاً: التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات الهدم 23
رابعاً: التوسع الاستيطاني من سياسة الضم الزاحف إلى إستراتيجية السيادة الكاملة 23
جدار الفصل العنصري العازل: من أداة ضم إلى مشروع سيادة كاملة 27
تهويد القدس: في تسارع في محو الهوية وممارسة التطهير العرقي الممنهج..... 28
أولا: سياسة الإبعاد والهدم التطهير العرقي بالسكن..... 28
ثانياً: التوسع الاستيطاني خنق المدينة جغرافياً 29
ثالثاً: خنق الحياة اليومية وتحويل القدس إلى سجن مفتوح..... 29
الحصار والحرب على قطاع غزة: كارثة إنسانية شاملة وتحدٍ صارخ للضمير العالمي 29
جرائم الاحتلال في الأغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار: الاستهداف المنهجي للصمود الريفي 31
الخاتمة 33
المراجع والمصادر 34
القسم الثاني: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الأراضي المحتلة (جنوب لبنان) 36
القسم الثالث: تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة 39
أولاً: السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام..... 39
ثانياً: الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة:... 39
ثالثاً: نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب: 43
رابعاً: التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:..... 43
خامساً: الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:..... 44
سادساً: في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي: 44
سابعاً: العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضي الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها: 45
ثامناً: نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة: 46

تقديم:

تنفيذاً لقرار مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته العادية (104)، (القاهرة، 4 – 5 إبريل/نيسان 2026)، وما تضمّنه من: "**تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وتوفير كافة مقومات إنجاح هذا الملتقى**"، ويعد "**تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى**"، **من أهم الوثائق التي تحرص منظمة العمل العربية على توزيعها سنوياً** على المشاركات والمشاركين من مختلف أنحاء العالم في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، إيماناً منها بأن نقل الحقيقة موثقةً ومدعومةً بالوقائع وبالبيانات، هو جزء أصيل من مسؤوليتها القومية والإنسانية.

ويكتسب تقرير هذا العام أهميةً استثنائية في ظل ما تشهده دولة فلسطين من عدوان متواصل، وتوسّع استيطاني متسارع، وما يرافق ذلك من تدميرٍ واسع لمقومات الحياة والعمل والإنتاج، وما يصاحب ذلك من تهجيرٍ قسري، وانتهاكاتٍ جسيمة تطال العمال وأصحاب الأعمال والمنشآت وسبل العيش، فضلاً عما يعانيه عمال وشعب فلسطين من أوضاعٍ إنسانية بالغة القسوة ولاسيما في قطاع غزة المنكوب. كما تمتد أثر هذه السياسات الاستيطانية والممارسات العدوانية لتشمل الأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنوب لبنان والجولان السوري المحتل) اللذان يرزحان تحت وطأة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، والتوسع العسكري الجغرافي الممنهج، بما يزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويعمّق معاناة العمال في تأمين سبل العيش، مع تصاعد موجة النزوح في جنوب لبنان.

وخلال أعمال **الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى**، الذي تعقده منظمة العمل العربية على هامش أعمال **مؤتمر العمل الدولي (114)**، نضع بين أيديكم هذا التقرير الذي يقدّم وصفًا موثقًا ودقيقًا لما يجري على أرض الواقع، استنادًا إلى ما ورد من تقارير وبيانات رسمية من وزارات العمل في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنوب لبنان والجولان السوري المحتل)، بما يتيح رسم صورة واقعية وشاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تزداد هشاشة عامًا بعد عام تحت وطأة الاحتلال.

وحرصًا من منظمة العمل العربية على إيصال هذه الصورة الحقيقية إلى أوسع نطاق ممكن، يُقدَّم هذا التقرير **مترجمًا إلى ثلاث لغات: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية**، ليُعمَّم على ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة من مختلف دول العالم، وعلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني الدولي المشاركين في مؤتمر العمل الدولي، بما يسهم في تعزيز الوعي العالمي بحجم الانتهاكات التي يتعرض لها عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، ويدعم الجهود الرامية إلى وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية

والإنسانية.

ونظرًا إلى صعوبة الحصول على معلومات محدثة هذا العام بشأن التطورات في الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان، فقد اســتند التقرير، في بعض أجزائه، إلى آخر ما توفر من بيانات ســابقة، مع التأكيد أن ذلك لا ينتقص من حقيقة أن الواقع الميداني يشـهد تطورات متسـارعة ومؤلمة، تؤكد اسـتمرار المعاناة وتفاقمها، وتسـتدعي موقفًا دوليًا حازماً أمام سياسات الاحتلال وانتهاكاته.

وتجدد منظمة العمل العربية، من خلال هذا التقرير، تأكيدها على الحق المشـروع للشـعب الفلسـطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعلى الحقوق الوطنية الثابتة لشعوب الأراضي العربية المحتلة الأخرى (جنوب لبنان والجولان السوري المحتل) في الحرية والكرامة والسيادة الوطنية.

المدير العام

فايز علي المطيري

القسم الأول

الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين 2025

القسم الأول

الآثار المدمرة للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين 2025

تلقى مكتب العمل العربي تقريراً مفصلاً من وزارة العمل بدولة فلسطين يتضمن أهم المعلومات حول أوضاع العمل والعمال في **دولة فلسطين خلال عام 2025**، وذلك على النحو التالي:

المقدمة

يأتي تقرير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للعام 2025 في ظل ظروف هي الأكثر قسوة وتعقيداً منذ بداية هذا العام. فرغم إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، استمر العدوان على القطاع المدمر بالقصف والهدم الممنهج، وتسارع وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية والقدس، إذ وُجِد شعبنا أمام اختبار وجودي غير مسبوق. وتجاوزت سياسات الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً في تاريخ الاحتلال كل الخطوط الحمراء، ولم تكتفِ بشن حرب شاملة طالت بنيتنا التحتية واقتصادنا ونسيجنا الاجتماعي، بل عمدت إلى تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم يومي يصعب تصوره.

لقد وثّق هذا التقرير أرقاماً صادمة تعكس حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية التي شهدها عام 2025؛ حيث سُجّل أكثر من 81 ألف انتهاك، وارتفع عدد الشهداء إلى ما يزيد عن 72 ألف شهيد، وتفاقمت معدلات البطالة لتصل إلى 46% على مستوى فلسطين، في ظل انهيار شبه كامل للقطاع الاقتصادي في غزة، وتراجع حاد في قطاعات الإنتاج في الضفة الغربية. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل تمثل حياة أُزهقت، وأسرًا فقدت مصدر رزقها، واقتصادًا أُنهك بفعل سياسات ممنهجة.

وكان العامل الفلسطيني في صلب هذا الاستهداف، إذ حُرم أكثر من مئتي ألف عامل من الوصول إلى أماكن عملهم منذ السابع من أكتوبر 2023، وصودرت تصاريحهم، وهُضمت حقوقهم العمالية على اختلافها، في انتهاك مباشر لمبادئ العمل اللائق، وللقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. إن ما جرى، فعلاً، كان نتيجة قرارات وإجراءات أحادية ممنهجة ومحددة مسبقاً، استهدفت تقويض قدرة شعبنا على الصمود والاستقرار، وتحقيق آماله وتطلعاته.

وإننا إذ نرفع هذا التقرير إلى منظمتكم الموقرة؛ ليكون بمثابة خطة عمل للفترة القادمة، ووثيقة ترصد الانتهاكات الإسرائيلية الصريحة؛ فنحن على يقين بأن الحق لا يضيع، وأن إرادة الشعوب في الحياة والحرية أقوى من كل آلات الدمار والبطش والقمع. ومن موقع مسؤوليتنا؛ فإننا لن ندخر جهداً في الدفاع عن حق شعبنا في العيش والعمل الكريم، وفي تجسيد دولتنا المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ملخص تنفيذي

- بلغ عدد الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين 81887 انتهاكاً عام 2025.
- بلغ عدد الشهداء في فلسطين بنهاية ديسمبر إلى أكثر من 72046 شهيداً، منهم 70942 في قطاع غزة و1104 في الضفة الغربية والقدس، وارتفع عدد الجرحى إلى 171195 جريحاً.

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 24% عام 2025، وتشير التقديرات إلى انهيار شبه تام في قطاع غزة بانكماش تجاوز 84%، وتراجع في الضفة الغربية بنحو 13%، ووصل معدل البطالة إلى 46 %على مستوى فلسطين (78% في غزة، 28.5% في الضفة).
- تم هدم 1098 منزلاً فلسطينياً وتهديد المئات غيرها، بهدف التغيير الديموغرافي في القدس والمناطق المصنفة "ج".
- تم تسجيل 4441 اعتداءً من قبل المستوطنين، تحت حماية مباشرة من قوات الاحتلال، ما يعكس سياسة دولة موحدة من العنف.
- تم حرمان 200 ألف عامل من العودة إلى عملهم داخل سوق العمل الاسرائيلي، ما تسبب في خسارة الاقتصاد الفلسطيني ل18 مليار شيكل سنوياً، وسُمح ل 41000 عامل منظم فقط بالعودة إلى أعمالهم.
- في الضفة الغربية تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 29% أما قطاع الصناعة فقد تراجع بنسبة 21%، و55%، في القطاع الزراعي فيما سجل القطاع التجاري تراجعاً بنسبة 48%.
- بلغ عدد إصابات العمل في صفوف العمال الفلسطينيين في أماكن العمل الإسرائيلية 101 إصابة عمل، إضافة إلى 21 حالة وفاة.
- بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية (916) حاجزاً ونقطة تفتيش وبوابة حديدية تعيق حركة المواطنين في الوصول إلى أعمالهم.
- تدمير أو إلحاق أضرار بـ 3,850 منشأة اقتصادية منها 1450 منشأة تجارية ومحلاً، و1200 منشأة زراعية 1200 منشأة سكنية/إنتاجية هجينة ("بركسات") تستخدم للسكن وتربية المواشي أو الصناعات الحرفية.
- تم إصدار 3,000 إخطار هدم جديد من قبل سلطات الاحتلال.
- تم المصادقة على بناء 30,000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية وإنشاء 67 بؤرة استيطانية جديدة.
- تم مصادرة 52,300 دونم من الأراضي الفلسطينية منها "(حوالي 28,000 دونم) و15,000 دونم محميات طبيعية و9,000 دونم أوامر استملاك عسكرية.
- سجلت 4,441 اعتداءً من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم واقتلاع وإتلاف 24,800 شجرة مثمرة، معظمها من أشجار الزيتون المعمرة.
- تجريف وتدمير 22,500 دونم المزروعة، معظمها بأشجار الزيتون المعمرة والمحاصيل الموسمية.
- نفذت قوات الاحتلال عمليات هدم واسعة استهدفت 47 تجمعاً بدوياً.
- تم مصادرة ما يزيد عن 35,000 دونم في مناطق الأغوار ومناطق مصنفة "ج"، ووفقاً لتقرير منظمة "بتسيلم"، يستغل المستوطنون في الأغوار أكثر من 90% من موارد المياه المتاحة.

- تم حرق وتدمير 1,850 بيتاً بلاستيكياً (دفيئة زراعية). وتخريب وتدمير 120 بئراً وجفافاً مائياً و65 صهريجاً لجمع مياه الأمطار وتخريب وتقطيع شبكات ري بطول 95 كيلومتراً.
- ممارسة 77 انتهاكاً بحق الجمعيات التعاونية.
- تضرر المشاريع الصغيرة بما يقارب 85% من مشاريع التشغيل الذاتي.
- تواصلت حدة ووتيرة الاقتحامات خلال العام 2025 ليصل مجموع المتطرفين اليهود المقتحمين للمسجد الأقصى المبارك إلى ما يتجاوز **120** ألف مستوطن متطرف، كأعلى نسبة لاقتحامات المسجد الأقصى منذ احتلاله عام **67**.
- بلغت عمليات إطلاق النار التي نفذها جنود الاحتلال ومستوطنوه **(3749)** اعتداءً. وجرى رصد **(674)** اعتداء على دور العبادة والمقدسات، في الوقت الذي شدد الاحتلال الخناق على المسجد الإبراهيمي الشريف في الخليل، ليصل عدد مرات الاعتداء عليه وتدنيسه إلى **(296)** مرة.

أولاً: استهداف الإنسان الفلسطيني:

شهدت الفترة الممتدة حتى نهاية ديسمبر 2025 تصعيداً غير مسبوق، حيث بلغت الحصيلة الإجمالية للشهداء في فلسطين 72,046 شهيداً؛ منهم 70,942 شهيداً في قطاع غزة (بينهم 18,592 طفلاً، ونحو 12,400 امرأة)، ولا يزال قرابة 11 ألف شخص في عداد المفقودين. وفي الضفة الغربية بما فيها القدس، ارتقى 1,104 شهداء نتيجة العمليات العسكرية واعتداءات المستوطنين. كما ارتفع إجمالي عدد الجرحى في الأراضي الفلسطينية إلى 171,195 جريحاً، سجلت الضفة الغربية منهم 15,210 إصابات موثقة، فيما تعود بقية الإصابات لقطاع غزة نتيجة العدوان المستمر.

ثانياً: حرب اقتصادية شاملة وتدمير مقومات الحياة والبقاء:

شهد العام 2025 تنفيذ "عملية السور الحديدي"، وهي أوسع عملية عسكرية في الضفة الغربية منذ عام 2002، حيث اجتاحت قوات الاحتلال مخيمات جنين وطولكرم وطوباس ونور شمس في يناير وفبراير 2025. وشن الاحتلال حرباً اقتصادية مدمرة تهدف إلى إفقار الشعب الفلسطيني، وتحطيم أي أمل بالاستقلال الاقتصادي. وتجلت مظاهر هذه الحرب في:

أسفرت هذه العملية عن:

- بقوة الاحتلال، تم تهجير قسري لأكثر من 51,000 مواطن من منازلهم في الضفة الغربية.
- انهيار للمؤشرات الكلية بحيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني في عام 2025 ركوداً عميقاً وانكماشاً حاداً، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 24% عن مستويات عام 2023، وتشير التقديرات إلى انهيار شبه تام في قطاع غزة بانكماش يتجاوز 84%، وتراجع في الضفة الغربية بنحو 13%، ووصل معدل البطالة إلى 46 %على مستوى فلسطين (78% في غزة، 28.5% في الضفة).
- تدمير القاعدة الإنتاجية: تم تدمير 3100 منشأة اقتصادية، ومصادرة 50,200 دونم من الأراضي، ما أفقد عشرات الآلاف مصدر رزقهم.

- خنق التجارة والقطاعات الحيوية: انخفضت الصادرات الفلسطينية بنسبة 91%، وتوقف التبادل التجاري بين الضفة وغزة بشكل كامل وإدخال المساعدات فقط من خلال تنسيق مسبق، كما انهارت قطاعات الإنشاءات بنسبة 81%، والصناعة 68%، والزراعة 55%.
- حصار العمالة الفلسطينية: حُرم أكثر من 200 ألف عامل من العودة إلى عملهم داخل الخط الأخضر، تسبب في خسارة الاقتصاد الفلسطيني 18 مليار شيكل سنوياً. ولا يزال آلاف العمال الغزيين المهجرين عالقين في مراكز إيواء بالضفة.
- قرصنة الحقوق العمالية: تواصل إسرائيل احتجاز مليارات الشواكل من أموال التقاعد والتعويضات للعمال الفلسطينيين المتراكمة منذ عام 1970، وترفض الإفصاح عن قيمتها أو تحويلها، في سرقة علنية تامة.

المؤشر الاقتصادي	قطاع غزة (2025)	الضفة الغربية (2025)
الناتج المحلي الإجمالي	انكماش إضافي بنسبة **8.7%**	نمو محدود بنسبة **4.4%**
إجمالي التراجع (عن 2023)	تراجع حاد بنسبة **84%**	تراجع بنسبة **13%**
معدل البطالة	وصل إلى **78%**	وصل إلى **28%**
نشاط الإنشاءات	انهيار بنسبة **99%**	تراجع بنسبة **29%**

ثالثاً: تصاعد هجمات الاستيطان والتهويد في القدس طمس الهوية والسيطرة على المكان:

تصاعدت وتيرة جرائم الاستيطان والتهويد بشكل غير مسبوق:

- حيث تواصلت حدة ووتيرة الاقتحامات خلال العام ليصل مجموع المتطرفين اليهود المقتحمين للمسجد الأقصى المبارك إلى ما يتجاوز **120** ألف مستوطن متطرف، كأعلى نسبة لاقتحامات المسجد الأقصى منذ احتلاله عام **1967**، وتم توثيق 674 اعتداءً على المقدسات المسيحية والإسلامية، و296 تدنيساً للمسجد الإبراهيمي في الخليل.
- تم هدم 1098 منزلاً فلسطينياً وتهديد المئات غيرها، بهدف التغيير الديموغرافي في القدس والمناطق المصنفة "ج".
- تم تسجيل 4441 اعتداءً من قبل المستوطنين، تحت حماية مباشرة من قوات الاحتلال ما يعكس سياسة عنف موحدة تتبناها الحكومة الإسرائيلية.
- دولة موحدة من العنف.

رابعاً: استهداف الحريات والقطاعات الأساسية:

- ❖ استهدفت الاعتداءات الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، ومُنعت من أداء واجبها الإنساني، خاصة خلال الاجتياحات.
- ❖ تعرض العملية التعليمية للتوقف والتعطيل في المناطق المستهدفة، وتمت محاصرة المدارس والجامعات.
- ❖ استُهدف الصحفيون لمنعهم من نقل صورة الواقع، في محاولة لإخفاء الجرائم.

تؤكد وقائع عام 2025 أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تنفذ خطة محكمة للإبادة البطيئة للشعب الفلسطيني، تدمج فيها الأبعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. إن صمت المجتمع الدولي يشجع على استمرار هذه الجرائم.

أبرز الانتهاكات الإسرائيلية الاقتصادية:

تعاني فلسطين من كارثة اجتماعية وإنسانية وبيئية واقتصادية أدت إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشويه الهيكل الاقتصادي لفلسطين، حيث تراجعت مساهمة قطاع غزة في إجمالي الاقتصاد الفلسطيني إلى أقل من 3%، بعد أن كانت تمثل حوالي 17% قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ فبعد عامين من عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وتداعياته على الضفة الغربية، تشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بأكثر من 92%، وحوالي 35% في الضفة الغربية، ليتراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة النصف مقارنة بما كان عليه الحال قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما ارتفع معدل البطالة إلى 78% في قطاع غزة، و 28 % في الضفة الغربية، ما رفع معدل البطالة في فلسطين إلى 46% العام 2025، إذ أدى ذلك إلى انهيار لكافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2025 وتراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، وكان نشاط الإنشاءات أكثر الأنشطة الاقتصادية تضرراً حيث سجل تراجعاً بنسبة 29% في الضفة الغربية، أما قطاع الصناعة تراجع بنسبة 21% في الضفة الغربية، فيما سجل قطاع التجارة والخدمات تراجعاً بنسبة 12% في الضفة الغربية. كما لوحظ خسارة الاقتصاد الفلسطيني ما يقارب 22 مليار شيكل (حوالي 6 مليارات دولار) بسبب سياسات الاحتلال والحصار. كما تراجع الاستهلاك الأسري بنسبة 40%، وانهارت القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني.

يُعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا خدمياً، أي أن حوالي 65% من الاقتصاد الفلسطيني هو خدمات مقابل أن القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي تشكل حوالي 20% فقط من مجمل هذا الاقتصاد، وهو ما يدلل على أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد متغير، يتأثر بالصدمات بشكل كبير وقدرته على التعافي أسرع كونه اقتصاداً صغيراً، وخلال العام 2025

تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين مقارنة بالعام السابق، اذ اظهرت بيانات العام 2025 استمرار هذا المسار الكارثي وتعميق الاختلال الهيكلي للاقتصاد، حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى **71%** من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني في عام 2025، في حين تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، الإنشاءات) إلى **15%** فقط من مجمل الناتج المحلي الإجمالي. وهذا التركيز المتزايد على القطاع الخدمي يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية وأقل قدرة على تحقيق نمو مستدام، بل وتراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل حاد، حيث سجلت الأنشطة الإنتاجية انهياراً غير مسبوق:

- نشاط الإنشاءات: تراجع بنسبة 29 % لتبلغ قيمته 63 مليون دولار أمريكي فقط، مقارنة بـ 332 مليون دولار في 2024، وذلك بسبب منع إدخال مواد البناء وهدم المنشآت القائمة.
- القطاع الصناعي: تراجع بنسبة 21%، حيث توقفت مئات المصانع والورش عن العمل نتيجة منع إدخال المواد الخام والحصار التجاري.
- القطاع الزراعي: تراجع بنسبة 55%، بسبب مصادرة الأراضي وتجريفها، وتدمير البنى التحتية للري، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.
- القطاع التجاري: تراجع بنسبة 48%، مع إغلاق آلاف المحال التجارية نتيجة انهيار القوة الشرائية وإعاقة حركة البضائع.

هذا التحول القسري نحو اقتصاد خدماتي مشلول، بعيداً عن القاعدة الإنتاجية، لا يعكس فقط حجم الدمار الذي لحق ببنية الاقتصاد الفلسطيني، بل يهدد مستقبله وقدرته على تحقيق أي نمو حقيقي أو سيادة اقتصادية.

أولاً: انخفاض في حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين وانهيار منظومة التجارة الخارجية الفلسطينية وتغيير الخريطة الاقتصادية قسراً:

تشكل حركة التجارة الخارجية شريان الحياة لأي اقتصاد وطني، ولكن في الحالة الفلسطينية، حولتها السياسات الإسرائيلية الممنهجة إلى أداة للخنق والاحتواء. ففي العام 2025، وصل الحصار التجاري والإجراءات التعسفية ذروتهما، مما أدى إلى شل شبه كامل لحركة التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم، وفرض واقع اقتصادي جديد تُختَزل فيه القدرة الفلسطينية على التصدير والاستيراد إلى أدنى مستوياتها التاريخية. لم يقتصر الأمر على تقييد الحركة فحسب، بل امتد ليشمل تفتيت السوق الفلسطيني الموحد، حيث أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة منعزلتين اقتصادياً عن بعضهما البعض، وفقد الاقتصاد الفلسطيني أهم أسواقه التقليدية. وتعكس الأرقام التالية ملامح هذه الكارثة التجارية التي لم تُفقَد معها البضائع والأسواق فحسب، بل أيضاً آلاف فرص العمل وسلاسل القيمة الاقتصادية التي بُنِيت على مدى عقود، إذ كانت الإحصائيات للعام 2025 كالآتي:

- شهدت الصادرات الفلسطينية خلال عام 2025 تراجعاً ملحوظاً خارج نطاق الاحتلال الإسرائيلي بنسبة 20% مقارنة بنوفمبر 2024، مع استمرار الهيمنة الإسرائيلية على الصادرات بـ 87%، في وقت

غرق فيه الاقتصاد في ركود عميق. فيما بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية الكلية في 2025 نحو 2.856 مليار دولار، مرتفعة بنسبة حوالي 5% عن 2024.

- تراجع الواردات بنسبة 68%، مع استمرار منع إدخال السلع الأساسية والمواد الخام.
- توقف التبادل التجاري بين الضفة وغزة بنسبة 100 %منذ أكتوبر 2023.
- خسارة السوق الإسرائيلي الذي كان يمثل 82% من صادرات الضفة قبل الحرب.

ثانياً: الفقر ومستويات المعيشة: تحول مأساوي من دائرة الفقر إلى هاوية المجاعة:

لم يعد الواقع الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، خاصة في قطاع غزة، يدور حول مؤشرات الفقر التقليدية، بل تجاوزها ليدخل مرحلة كارثية غير مسبوقة. فقبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، كانت معدلات الفقر تنذر بالأزمة وتتجاوز 58%. أما بعد أكثر من عامين على العدوان المستمر والحصار الخانق؛ فإننا أمام مشهد يتخطى تعريف "الفقر" بكافة مقاييسه الدولية، ليدخل في نطاق "المجاعة المنظمة" و"التدهور الإنساني الشامل."

لقد حوّلت سياسات التجويع والإبادة الجماعية حياة مئات الآلاف من العائلات إلى صراع يومي من أجل البقاء، حيث أصبح انعدام الأمن الغذائي واقعاً قاسياً ومُعاشاً، وتراجعت القدرة على تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية إلى ما دون خط الكفاف. ويعكس انهيار الاستهلاك بنسبة 52%على مستوى فلسطين (بحوالي 35% في الضفة الغربية، و93% في قطاع غزة) عمق المأساة، حيث لم يعد التراجع في مستوى المعيشة مجرد أرقام إحصائية، بل هو تجسيد حي لمعاناة إنسانية يومية، وفقدان تام للكرامة في سعي الإنسان للحصول على قوت يومه وقوت أطفاله. لقد أصبحت فلسطين، وبخاصة قطاع غزة، نموذجاً صارخاً لانتهاك الحق الأساسي في الغذاء والحياة الكريمة، في سابقة تاريخية يتحمل فيها الاحتلال المسؤولية الكاملة.

ثالثاً: الإعاقات الإسرائيلية المُمنهجة لحركة البضائع، إستراتيجية الخنق الاقتصادي المُتعمّد:

لا تمثل الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بحركة البضائع مجرد عراقيل لوجستية، بل هي سياسة ممنهجة لتدمير القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني وفرض تبعية شاملة.

تهدف هذه الإجراءات، التي تتخذ طابعاً تمييزياً عنصرياً واضحاً، إلى رفع تكاليف الإنتاج الفلسطيني لإفقاده أي فرصة للبقاء، وقطع سبل وصوله إلى الأسواق الدولية، وتحويل التجارة الفلسطينية إلى نشاط خاسر. ويمكن رصد ملامح هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- الحظر الشامل للمواد الخام: تمنع إسرائيل دخول أكثر من 180 صنفاً من المواد الخام والمدخلات الصناعية الحيوية، تشمل مواد أساسية للصناعات الدوائية، والكيماوية، والإلكترونية، والإنشائية المتطورة، ويتم ذلك تحت ذرائع أمنية واهية، بهدف شل القدرة التصنيعية والتجديد التكنولوجي.
- التمييز في تكاليف النقل والشحن: تتحول مسافة 50 كم لنقل البضائع من ميناء أسدود إلى معبر المنطار إلى عملية مكلفة تفوق خمسة عشر ضعفاً لنفس المسافة داخل إسرائيل أو مقارنة بشحن مماثل من دول بعيدة، بسبب الرسوم والحواجز والتراخيص التعسفية.

- ❖ الإهمال المتعمّد وإتلاف البضائع: تتزايد حالات ترك البضائع الفلسطينية في المطارات والموانئ الإسرائيلية لأيام، دون عناية، في ظروف مناخية قاسية تؤدي إلى تلف كامل أو جزئي لأكثر من 30% من الشحنات، خاصة المواد الغذائية والزراعية والدوائية، بينما تحظى البضائع الإسرائيلية بالأولوية والحماية.
- ❖ حظر مدخلات التطوير الصناعي: يتم توسيع مفهوم "الاستخدام المزدوج" ليشمل معظم المواد الكيميائية والأسمدة المتخصصة والأجهزة الدقيقة، مما يمنع تطوير الصناعات الفلسطينية ويحصرها في منتجات بدائية بجودة متدنية وتكلفة أعلى.
- ❖ احتكار عمليات النقل اللوجستي: يُفرض على التجار الفلسطينيين استخدام شبكة نقل إسرائيلية احتكارية لتصدير بضائعهم، ما يستلزم عمليات تفريغ وإعادة تحميل متعددة تزيد التكلفة بنسبة 40% وتضاعف خطر التلف، بينما تنقل البضائع الإسرائيلية بشكل مباشر ومتكامل وبسلاسة متناهية.
- ❖ التأخير الإداري كأسلوب ضغط: تتعمّد السلطات الإسرائيلية إطالة إجراءات الفحص والتخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية لأكثر من أسبوعين في المتوسط، ما يترتب عليه دفع غرامات تأخير باهظة ("بدل أرضيات") تصل إلى 25% من قيمة الشحنة، الأمر الذي يحول دون الالتزام بمواعيد التسليم الدولية.
- ❖ تقييد جغرافية التسويق بالقانون: يُجبر التاجر الفلسطيني، كشرط لإجازة مرور بضاعته، على التوقيع على تعهد بحظر بيعها في القدس المحتلة والمناطق المصنفة (ج) وداخل الخط الأخضر، أي في أهم الأسواق المحيطة، بينما يتمتع نظيره الإسرائيلي بحرية كاملة في تسويق منتجاته في كل الأراضي الفلسطينية.
- ❖ حرمان الفلسطينيين من الإشراف على بضائعهم: يُمنع المخلصون الجمركيون والتجار الفلسطينيون من الدخول إلى المناطق المخصصة للبضائع داخل الموانئ والمطارات الإسرائيلية، ما يحرمهم من متابعة شحناتهم وحمايتها من الإتلاف أو التبديل، في انتهاك صريح لأبسط قواعد التجارة الدولية.
- ❖ عزل الأسواق الفلسطينية عن بعضها: يستمر إغلاق المعابر التجارية الحيوية، مثل معبر الجلمة، بشكل شبه دائم، ما أدى إلى انقطاع شبه كامل للتبادل التجاري بين مدن الضفة الغربية والمدن الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وبالتالي انهيار شبكات تسويق وتوريد تاريخية وخسارة أسواق استهلاكية رئيسية.

هذه الإجراءات ليست إدارية أو أمنية، بل هي أدوات حرب اقتصادية تهدف إلى عزل الاقتصاد الفلسطيني، وغير قادر على النمو أو المنافسة، وبالتالي إدامة تبعيته الكاملة لإسرائيل وحرمانه من أي سيادة فعلية.

الانتهاكات بحق العمال الفلسطينيين من سياسة الاستغلال إلى إستراتيجية الانهيار الاقتصادي الممنهج:

كان واقع العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي داخل الخط الأخضر والمستوطنات قبل السابع من أكتوبر 2023 يُجسّد نموذجاً صارخاً للاستغلال المنظم والتمييز العنصري المُمَأسس.

لم تكن معاناة العامل الفلسطيني تقتصر على انتهاك المواثيق الدولية فحسب، بل تجاوزتها لتخرق حتى القوانين الإسرائيلية نفسها والاتفاقات الثنائية، في نظام أشبه بـ**"أبارتهايد اقتصادي"** صُمّم لاستنزاف القوى البشرية مع حرمانها من الحقوق.

أولاً: نظام العبور اليومي، إذلال مُؤسسسي:

- مثلت المعابر والحواجز مساراً يومياً للإذلال والانتقاص من الكرامة الإنسانية، حيث حوّلت رحلة العمل إلى اختبار قسري للصبر والإرادة.
- أجبر النظام المعقد للحواجز الثابتة والمتحركة العمال على الهدر الممنهج للوقت والجهد، إذ يفرض عليهم مغادرة منازلهم قبل الفجر بساعات طويلة للوصول في الموعد المحدد لبدء العمل، ليعودوا بعد غروب الشمس، منهكين جسدياً ونفسياً.

ثانياً: خرائط التمييز في سوق العمل التركيز على القطاعات الأكثر استغلالاً وخطورة:

- كانت التركيبة الوظيفية للعمال الفلسطينيين تعكس سياسة احتواء اقتصادي مقصودة واستغلالهم في الأعمال الأكثر خطورة والأقل أجراً في السلم الاقتصادي الإسرائيلي.
- البناء (75%): القطاع الأعلى في معدلات الإصابات والوفيات، حيث استُخدم العامل الفلسطيني كبديل للعمل في بيئات عمل متدنية المعايير، وتفتقر الى شروط السلامة والصحة المهنية.
- الزراعة (15%) والخدمات (10%) :أعمال موسمية أو غير مستقرة، تخلو من الضمانات وتخضع لإهانات أرباب العمل.

ثالثاً: الأرقام التي تكشف عمق التبعية المفروضة:

- أكثر من 200 ألف عامل فلسطيني (20% من القوى العاملة) باتوا رهينة للاقتصاد الإسرائيلي، ليس كخيار تنموي، بل كنتيجة حتمية لسياسات الاحتلال التي شوّهت الهيكل الاقتصادي الفلسطيني وأفقرت سوق العمل المحلي.
- من بين هؤلاء، كان 105 آلاف يعملون بشكل قانوني داخل الخط الأخضر، و35 ألفاً في المستوطنات غير الشرعية، و18.5 ألفاً من غزة، إضافة إلى آلاف العمال غير المنظمين الذين يعيشون ظروفاً صعبة.

رابعاً: التناقض الصارخ مع الشرائع الدولية:

- مثلت هذه الممارسات انتهاكاً فاضحاً للمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث حُرم العامل الفلسطيني وعائلته من "مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية". فالأجر المتدني، وغياب الضمان الصحي والاجتماعي الحقيقي، وعدم الاستقرار الوظيفي، حوّل "حق العمل" إلى آلية لتكريس الفقر والهشاشة، لا لتحقيق الرفاه والكرامة.

كان هذا الواقع المؤلم هو المرحلة التمهيدية، التي كشفت هشاشة وضع العامل الفلسطيني وقابليته للتهميش الكامل، وهو ما تحوّل بعد السابع من أكتوبر 2023 إلى حرب شاملة على حقه في العمل نفسه. لقد حوّلت إسرائيل العامل من كونه "يداً عاملة مُستَغَلة" إلى "**عدوٍ اقتصادي** "يُحاصر ويُمنع ويُحرم من أبسط مصادر رزقه.

اهم الانتهاكات الإسرائيلية:

تندرج أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين خلال عام 2025 ضمن أربعة محاور رئيسية تعكس الطابع الممنهج لهذه السياسات واستمرارها التاريخي، وما تخلّفه من آثار إنسانية واقتصادية واجتماعية عميقة على العمال وأسرهم والمجتمع الفلسطيني ككل.

المحور الأول: حرية الحركة والتنقل ووصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر:

واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2025 فرض قيود مشددة على حرية حركة العمال الفلسطينيين، حيث يُقدَّر أن أكثر من **200 ألف عامل فلسطيني** حُرموا من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر والمستوطنات مقارنة بما قبل 7 أكتوبر 2023، ولم يُسمح فعليًا إلا لنحو **8,000 عامل** بالعمل داخل الخط الأخضر بشكل قانوني، إضافة إلى نحو **33,000 عامل** داخل المستوطنات غير الشرعية. ويضطر العمال المسموح لهم بالعمل إلى اجتياز عشرات الحواجز العسكرية، حيث تبدأ رحلتهم اليومية منذ ساعات الفجر الأولى (قرابة الساعة الثانية فجرًا)، ويتعرضون للتفتيش المهين، والتفتيش العاري، والتوقيف لساعات طويلة، والتعرض للأشعة، والاعتداءات الجسدية واللفظية، إضافة إلى حالات إطلاق نار أدت إلى استشهاد عدد من العمال على الحواجز خلال عام 2025، في انتهاك مباشر للحق في الحياة وحرية التنقل المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني.

المحور الثاني: بيئة وأماكن العمل الإسرائيلية غير الآمنة للعمال الفلسطينيين:

تشير معطيات عام 2025 إلى استمرار إسرائيل في تسجيل معدلات مرتفعة من حوادث وإصابات العمل، خاصة في قطاع البناء، حيث سُجّل **101 إصابة عمل** في صفوف العمال الفلسطينيين، إضافة إلى **21 حالة وفاة** في مواقع العمل لأسباب متعددة، معظمها ناتج عن السقوط من المرتفعات، وغياب وسائل السلامة المهنية، وانعدام الرقابة الفعلية. وتؤكد البيانات أن الغالبية الساحقة من ضحايا حوادث العمل هم من العمال الفلسطينيين، نتيجة ضعف تطبيق اشتراطات الصحة والسلامة المهنية، والنقص الحاد في عدد مفتشي العمل التابعين لوزارة العمل الإسرائيلية، ما يحدّ من الزيارات التفتيشية الميدانية لورش البناء والمصانع، ويُبقي بيئة العمل خطرة وغير إنسانية.

المحور الثالث: التهرب من دفع الحقوق الاجتماعية للعمال الفلسطينيين:

استمر المشغلون الإسرائيليون في التهرب المنهجي من دفع الحقوق الاجتماعية الكاملة للعمال الفلسطينيين، بما يشمل الإجازات السنوية والمرضية، ومكافآت نهاية الخدمة، والتأمين الصحي، والتأمين ضد إصابات العمل. كما تم توثيق حالات واسعة من **التلاعب بقسائم الرواتب** وعدم تسجيل أيام العمل الحقيقية، ما أدى إلى حرمان آلاف العمال من حقوقهم التقاعدية والتأمينية، خصوصًا عندما يتم تسجيل أقل من **8 أيام عمل شهريًا**، وهو الحد الأدنى المطلوب للاستفادة من التأمين الصحي الإسرائيلي. وفي حالات الاعتراض، يتعرض العامل للفصل

التعسـفي الفوري. كما يرفض العديد من المشـغلين تزويد العمال المصـابين بنموذج إشـعار إصـابة عمل، ويتم نقلهم إلى أقرب معبر أو تركهم لتلقي العلاج في المستشفيات الحكومية الفلسطينية، ما يشكّل عبئًا إضافيًا على النظام الصحي الفلسطيني، في ظل غياب المتابعة الجدية من الجهات الإسرائيلية المختصة.

المحور الرابع: قرصنة أموال التقاعد وتعويضات الفصل المتراكمة – جريمة اقتصادية ممنهجة ممتدة منذ عام 1970 وحتى 2025:

تُعد قضية احتجاز إسرائيل لأموال التقاعد وتعويضات الفصل المتراكمة للعمال الفلسطينيين منذ عام 1970 واحدة من أخطر الجرائم الاقتصادية المنظمة بحق الشعب الفلسطيني، حيث تُقدَّر قيمة هذه الأموال المحتجزة **بمليارات الشواكل**، دون إفصاح رسمي إسرائيلي عن الرقم الحقيقي. وخلال عام 2025، واصلت إسرائيل رفضها تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في **بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994**، ولا سيما البند (40) المتعلق بتحويل هذه الأموال إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطينية، واتبعت سياسة تعتيم مالي ممنهجة تمنع الكشف عن حجم الأموال المحتجزة. ويُحرم نتيجة ذلك أكثر من **200 ألف عامل ومتقاعد ومعال فلسطيني** من حقوقهم التقاعدية وتعويضاتهم المتراكمة، ما يدفعهم نحو الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي في مرحلة الشيخوخة، ويحوّل هذه القضية إلى قضية إنسانية وقانونية وسياسية بامتياز، تمثل استهزاءً صارخًا بالشرعية الدولية وخرقًا ممنهجًا للقانون الدولي.

واقع العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والمستعمرات بعد أحداث السابع من أكتوبر:

إن ما رصدته وزارة العمل وخصوصاً الإدارة العامة للتشغيل الخارجي من الانتهاكات الاسرائيلية بحق العمال الفلسطينيين العاملين في سوق العمل الإسرائيلية متعددة ومتنوعة، حيث ما زالت إسرائيل تمنع أكثر من (200 ألف) عامل فلسطيني من الوصول إلى أماكن عملهم في الداخل بعد السابع من أكتوبر 2023م باستثناء (8000) عامل سمحت لهم بالرجوع للعمل داخل الخط الأخضر و (33 ألف) للعمل في المستوطنات غير الشرعية والمقامة على الأراضي المحتلة في العام 1967م. ثم رفض إسرائيل لطلب منظمة العمل الدولية باستقبال لجنة بعثة تقصي الحقائق للعامين السابقين على التوالي، ثم تنكرها لبروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بتاريخ (1994/4/29) بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، ويمكن شرح هذه الانتهاكات بتفصيل أكبر لتوضيح مدى تأثيرها على حياة هؤلاء العمال:

أ. **القيود على الحركة والوصول إلى أماكن العمل:**

يواجه العمال الفلسطينيون صعوبة كبيرة في الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الاخضر بسبب ما يلي:

1. **الحواجز ونقاط التفتيش:** يضطر العمال الفلسطينيون يوميًا إلى المرور عبر العديد من الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية ونقاط التفتيش للوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل وعددها (916) حاجزاً ونقطة تفتيش وبوابة حديدية وإعاقة الحركة داخل الضفة الغربية، وهذه العملية تستغرق وقتًا طويلاً، وتتسبب في إرهاقهم وتأخيرهم، وقد يتعرضون خلالها للإهانة والتفتيش المهين.

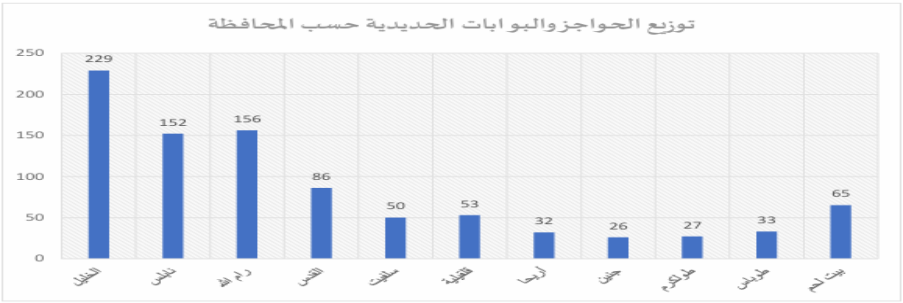

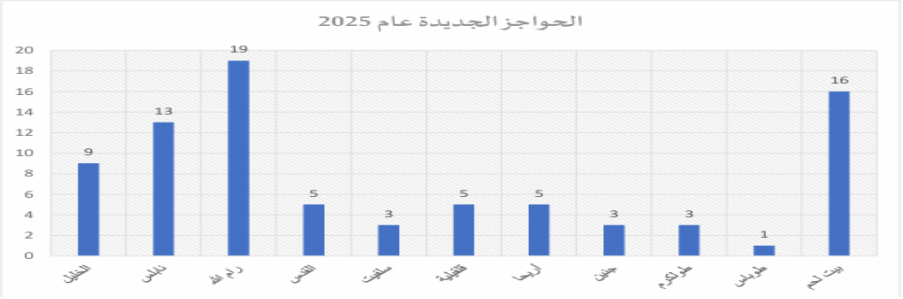

2. **تصاريح العمل:** نظام تصاريح العمل معقد ويخضع لقيود مشددة، قد يُحرم عامل من تجديد تصريحه لأسباب أمنية غير واضحة، ما يؤدي إلى فقدانه لوظيفته ومصدر رزقه دون مبرر، وقد تم إلغاء عدد كبير من تصاريح العمل مؤخراً، ما أدى إلى ترك عشرات الآلاف من العمال وأسرهم بدون مصدر دخل.

3. **منع الوصول التعسفي:** في بعض الأحيان، يُمنع العمال الفلسطينيون بشكل تعسفي من دخول إسرائيل أو الوصول إلى أماكن عملهم دون أي مبرر قانوني واضح.

ب. العنف وسوء المعاملة على الحواجز:

وتتمثل في الآتي:

1. **الإهانة والضرب:** وثقت منظمات حقوق الإنسان شهادات عديدة لعمال فلسطينيين تعرضوا للإهانة اللفظية والضرب والمعاملة المهينة من قبل الجنود الإسرائيليين المتواجدين على الحواجز.
2. **الابتزاز والسرقة:** في بعض الحالات، يقوم جنود الاحتلال الإسرائيلي بابتزاز العمال أو سرقة ممتلكاتهم وأموالهم أثناء عبورهم الحواجز.

ج. الاستغلال وسوء المعاملة:

1. **ساعات العمل والأجر:** قد يُجبر العمال على العمل لساعات طويلة تتجاوز الحد القانوني دون الحصول على أجر إضافي، وقد يتأخر أصحاب العمل في دفع الأجور أو يقتطعون منها بشكل غير قانوني.
2. **الوسطاء والسماسرة:** يعتمد بعض العمال على السماسرة للحصول على عمل، وهذا العمل والأسلوب يستخدم كوسيلة للتحكم والضغط والاستغلال، وقد يستغل هؤلاء الوسطاء العمال ويفرضون عليهم أموالاً باهظة للحصول على هذه التصاريح.
3. **التحرش والإهانة:** وثقت شهادات لعمال فلسطينيين تعرضوا للتحرش اللفظي أو الإهانة من قبل أصحاب العمل أو زملائهم الإسرائيليين في مكان العمل.

د. التمييز العنصري في الأجور وظروف العمل:

1. **الأجور:** يُدفع للعمال الفلسطينيين في الغالب أجورًا أقل بكثير من العمال الإسرائيليين الذين يقومون بنفس المهام والوظائف. هذا التمييز لا يستند إلى الكفاءة أو الخبرة، بل إلى الهوية الوطنية.
2. **ظروف العمل:** غالبًا ما يعمل العمال الفلسطينيون في وظائف تعتبر خطرة أو شاقة في قطاع الإنشاءات، مع توفير الحد الأدنى من إجراءات السلامة والحماية، وقد يُطلب منهم العمل لساعات طويلة دون الحصول على تعويض مناسب أو فترات راحة كافية.
3. **الحقوق الأساسية:** يُحرم العمال الفلسطينيون أحيانًا من حقوق أساسية يكفلها قانون العمل الإسرائيلي للعمال الآخرين، مثل الحد الأدنى للأجور، والإجازات السنوية والمرضية المدفوعة، والتأمين الصحي الشامل، وتعويضات نهاية الخدمة، وتعويضات البطالة، وهذا يتركهم للمخاطر في حالة الإصابة أو المرض أو فقدان العمل.

هـ. غياب الحماية القانونية الفعالة:

1. **صعوبة الوصول إلى العدالة:** يواجه العمال الفلسطينيون صعوبات كبيرة في اللجوء إلى النظام القضائي الإسرائيلي لتقديم شكاوى ضد أصحاب العمل أو للحصول على تعويضات عن الانتهاكات التي تعرضوا لها، **ثم خوف العمال الشديد من فرض منع أمني عليهم على الحاسوب الإسرائيلي وحرمانهم من الدخول للعمل في إسرائيل** لسنوات عديدة أ و مدى الحياة، والإجراءات القانونية قد تكون معقدة ومكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً.

2. **ضعف إنفاذ القوانين:** على الرغم من أن العمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر ملزمون بقوانين العمل الإسرائيلية إسمياً، إلا أن إنفاذ القوانين وتنفيذ الأحكام لصالح العمال الفلسطينيين ضعيف، حتى في الحالات التي يتم فيها إثبات وقوع انتهاكات، ما يفتح المجال أمام أرباب العمل الإسرائليين لاستغلال العمال في كثير من المجالات.

و. التأثير على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

1. **التزوير والتلاعب:** لا يقوم المشغل الاسرائيلي بتسجيل عدد أيام العمل الحقيقية على قسائم رواتب العمال الشهرية، خصوصاً بعد قرار السماح لهم بإصدار وطباعة هذه القسائم، ما يؤدي إلى نقصان قيمة الحقوق الاجتماعية ومدخراتهم المالية، وكذلك إلغاء طابع التامين الصحي عند تسجيل عدد أيام عمل أقل من (8) أيام.

2. **الأمن الاقتصادي:** تؤدي هذه الانتهاكات إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي للعمال الفلسطينيين وأسرهم، وتجعلهم يعيشون في حالة من عدم اليقين والقلق بشأن مستقبلهم.

ز. الاعتقالات التعسفية والاحتجاز:

فقدان الوظائف: يتعرض بعض العمال الفلسطينيين للاعتقال والاحتجاز من قبل قوات الأمن الإسرائيلية لأسباب أمنية مبهمة أو بتهم غير واضحة، ما يؤدي إلى فقدانهم لوظائفهم وتعريض أسرهم لضائقة مالية.

ح. العمل في المستوطنات:

يضطر بعض العمال الفلسطينيين للعمل في المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بسبب نقص فرص العمل في أسواق العمل الفلسطينية، وهذا يثير قضايا قانونية وأخلاقية تتعلق بالعمل ضمن منظومة يعتبرها القانون الدولي غير شرعية.

ط. التأثر بالأوضاع السياسية والأمنية:

تتأثر أوضاع العمال الفلسطينيين بشكل مباشر بالتصعيد الأمني والقرارات السياسية الإسرائيلية، مثل: الإغلاقات الشاملة للاراضي الفلسطينية أو إلغاء تصاريح العمل بشكل جماعي، ما يؤدي إلى فقدانهم لوظائفهم ومصدر رزقهم بشكل مفاجئ.

- ❖ قيام بعض المشغلين الإسرائيليين بتشغيل العمال الفلسطينيين بصورة غير منظمة، والنصب عليهم بعد انتهاء العمل وعدم إعطائهم أجورهم وحقوقهم الاجتماعية، سيما بعد السابع من أكتوبر 2023م.
- ❖ أقرت الكنيست الإسرائيلية قانوناً بتغليظ العقوبات على الفلسطينيين الذين يدخلون للعمل في اسرائيل بدون تصريح، وبموجب صيغة القانون؛ فإن عقوبة من يدخل من دون تصريح 4 سنوات في السجن، على أن يكون الحد الأدنى عامًا واحدًا، وإذا تكرّرت "المخالفة" مرة ثانية؛ فيكون الحد الأدنى عامين، وفي المخالفة الثالثة يكون الحد الأدنى للعقوبة 3 سنوات.
- ❖ صادقت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلية بالقراءتين الثانية والثالثة، بتاريخ (2025/7/2) على مشروع قانون يحرم أي شخص ناشط في الارهاب من الفلسطينيين، حسب تصنيفاتهم وكما نص قانونهم هو أو أحد أفراد عائلته القريبة والبعيدة، من الحصول على تصريح للعمل داخل الخط الأخضر أو تصريح بالإقامة حسب لم الشمل.
- ❖ أعطى ما يسمى "وزير الأمن القومي"، المتطرف إيتمار بن غفير بتاريخ (2025/9/30م)، الضوء الأخضر لإنشاء سجن خاص وفريد من نوعه في إسرائيل، مخصص لاحتجاز العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل بدون تصاريح أو ما يعرف أيضاً "بالمهاجرين غير الشرعيين" الذين سيعرفون للمرة الأولى كمعتقلين أمنيين، وليس "كمتسللين جنائيين" كما كان متبعاً سابقاً، ما قد يعني أن الإجراءات الأمنية ستكون أكثر تشدداً، لأن الاحتجاز يكون على خلفية سياسية أو قضايا تمس أمن الدولة أو الأمن العام الإسرائيلي.
- ❖ أدّت السياسات المتبعة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تعطيل عمال الخط الأخضر قسرًا عن العمل بعد السابع من أكتوبر 2023م لأكثر من (27) شهرًا، ما اضطرّ أكثر من (80%) منهم إلى السحب المبكر لمدخراتهم التقاعدية وتعويضات الفصل، في مساسٍ جسيم بحقوقهم العمالية والحماية الاجتماعية. وقد رُفعت شكوى رسمية بتاريخ (2024/9/27) إلى منظمة العمل الدولية من خلال تسع نقابات عمالية من الاتحاد الدولي للنقابات(ITUC) ضد الحكومة الإسرائيلية بسبب انتهاكاتها الصارخة لاتفاقية الأجور لمنظمة العمل الدولية، بسبب عدم دفع أجور العمال المستحقة لهم على أصحاب العمل الإسرائيليين وتعويضهم عن فترة تعطلهم.

أبرز جرائم وانتهاكات الاحتلال: تصعيد ممنهج في سياسة القتل والتدمير

أولاً: الاعتداء المباشر على الممتلكات: سياسة الهدم كأداة للتطهير العرقي والهندسة الديموغرافية:

تشكل سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية أحد أعمدة المشروع الاستعماري الإسرائيلي منذ النكبة عام 1948، حيث دمرت إسرائيل أكثر من 500 قرية وبلدة فلسطينية ومحت معالمها من الوجود. وقد تصاعدت هذه السياسة العنصرية بشكل غير مسبوق خلال العام 2025، لتصبح آلية مركزية في حرب التهجير القسري والاستيلاء على الأرض، وخاصة في القدس والمناطق المصنفة (ج) والأغوار ومناطق داخل الجدار.

1. الهدم الشامل للمنازل: نفذت سلطات الاحتلال ما لا يقل عن 1,200 عملية هدم في الضفة الغربية والقدس المحتلة، ما أدى إلى:
   - ❖ هدم أو إلحاق أضرار جسيمة بـ 1,098 منزلاً فلسطينياً بشكل كامل أو جزئي.
   - ❖ تشريد وتهجير قسري لأكثر من 4,300 فلسطيني، بينهم حوالي 2,100 طفل، تُركوا بلا مأوي.
   - ❖ تركيز 65% من عمليات الهدم في مناطق القدس 38% والمناطق المصنفة (ج) 27%، في إطار سياسة واضحة لتفريغ هذه المناطق من سكانها الفلسطينيين.
2. تدمير المنشآت الاقتصادية ومصادر الرزق: لم يقتصر الهدم على المساكن، بل امتد ليشمل الاقتصاد المحلي، حيث تم:
   - ❖ تدمير أو إلحاق أضرار بـ 3,850 منشأة اقتصادية (مقارنة بـ 2,793 في 2024)، تشمل:
     - 1,450 منشأة تجارية ومحلاً (متاجر، ورش، مطاعم).
     - 1,200 منشأة زراعية (بيوت بلاستيكية، حظائر مواشي، آبار مياه، معاصر زيتون)
     - 1,200 منشأة سكنية/إنتاجية هجينة ("بركسات") تستخدم للسكن وتربية المواشي أو الصناعات الحرفية.
   - ❖ تجريف وتدمير 18,500 دونم من الأراضي الزراعية المزروعة، معظمها بأشجار الزيتون المعمرة والمحاصيل الموسمية.

❖ **استهداف العمل التعاوني في فلسطين حيث تعرضت 77 تعاونية لانتهاكات ممنهجة وما زالت مستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وفقاً للتفصيل الآتي:**

- 20 حالة تدمير كلي أو جزئي للمباني والمقرات.
- تدمير بئرين للمياه وخطوط نقل مياه.
- تدمير 4 أنظمة طاقة شمسية على الأقل.
- رصد 5 حالات سرقة معدات وأصول.
- رصد 10 حالات تدمير وإغلاق طرق أساسية.
- رصد 3 حوادث حرق ممتلكات ومحاصيل.
- 33 جمعية إسكانية في القدس تواجه قيوداً مالية مشددة.

❖ **كما وموورست انتهاكات من قبل الاحتلال بحق صندوق التشغيل خاصة في قطاع غزة تمثل في:**

- فقدان المعدات الكهربائية وأدوات السباكة وماكينات التصوير والطابعات و أضرار جسيمة في الأثاث و أضرار إنشائية في المبنى.
- خسائر بشرية مباشرة والنزوح المتكرر وتغيير أماكن السكن: استشهاد أربعة مستفيدين أثناء عملهم في مشاريع التشغيل المؤقت، إضافة إلى فقدان موظفين من الصندوق أفرادًا من عائلاتهم، مما انعكس على الأداء النفسي والمهني.
- تضررت المشاريع الصغيرة بما يقارب 85% من مشاريع التشغيل الذاتي والتي كان معظمها ممولًا من خلال برامج القروض الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى تعثر السداد وتراكم الالتزامات المالية على أصحابها.

3. المنطق العنصري للهدم: البناء دون ترخيص كذريعة:

❖ أصدرت سلطات الاحتلال أكثر من 3,000 إخطار هدم جديد، لتضاف إلى تراكم تاريخي يتجاوز 25,000 أمر هدم ساري المفعول في القدس والضفة، معظمها في مناطق يُمنع فيها الفلسطينيون قانونياً وميدانياً من الحصول على تراخيص بناء.

❖ في القدس المحتلة وحدها، حوالي 90% من طلبات البناء الفلسطينية تُرفض، بينما يتم الترخيص بوتيرة سريعة للبناء الاستيطاني.

ثانياً: التوزيع الجغرافي لعمليات الهدم للعام 2025:

❖ القدس المحتلة: بؤرة الهدم الرئيسية، حيث هُدم ما لا يقل عن 418 منزلاً ومنشأة، مع تصاعد سياسة "الهدم الذاتي" والإخلاء القسري للأحياء مثل: سلوان والشيخ جراح لصالح استيطان متطرفين يهود.

❖ مناطق الأغوار وشمال البحر الميت: تعرضت 163 تجمعاً بدوياً ومزرعةً لهجمات هدم متكررة، بهدف إخلاء ما تبقى من الأراضي الخصبة تمهيداً لضمها.

- مسافر يطا ومحيط الخليل: استهدفت 95منشأة سكنية وزراعية في إطار خطة لطرد 12 تجمعاً فلسطينياً لصالح توسيع المستوطنات.
- محافظات جنين ونابلس وطولكرم: هُدمت مئات المنشآت تحت ذريعة "العقاب الجماعي" أو "المنع العسكري"، خاصة بعد "عملية السور الحديدي."

ثالثاً: التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعمليات الهدم:

1. الإنسانية: خلق أزمة سكن حادة، وانتشار الفقر، وصدمات نفسية عميقة خاصة بين الأطفال الذين يشاهدون تدمير منازلهم، وتهتك النسيج الاجتماعي والعائلي، وتصاعد الضغط النفسي والاجتماعي على العائلات الفلسطينية المتضررة.
2. الاقتصادية: خسائر مادية مباشرة تقدر بأكثر من 350 مليون دولار نتيجة تدمير الممتلكات، وفقدان آلاف العائلات لمصدر دخلها الوحيد، وتدمير رأس المال المنتج والبنية التحتية الاقتصادية المحلية، وتدمير مصادر الدخل للمزارعين والتجار.
3. السياسية: تحقيق هدف استراتيجي إسرائيلي يتمثل في تقسيم الضفة الغربية إلى "كانتونات" معزولة، وإفراغ المنطقة (ج) من الفلسطينيين، وإحباط أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا.
4. الاجتماعية: تشريد الأسر، بما في ذلك الأطفال والنساء، وتركهم بلا مأوى.

اضافة الى عمليات الهدم الذاتي والتي تعد أسوأ أنواع القهر المركب الذي يطال المواطن الفلسطيني وتحديداً في مدينة القدس لما يتركه من آثار نفسية واقتصادية سيئة عليه، وانعكاساته السلبية ليس فقط على صاحب البيت، بل على العائلة التي فقدت منزلها وشُرد أفرادها وهُدمت كل أحلامهم وذكرياتهم بداخله، حيث تعتبر إخطارات الهدم التي تصدرها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية أحد أدوات الاحتلال في محاصرة الفلسطيني وخاصة في مناطق ج ومنعهم من التطور والتوسع العمراني في ظل سيطرة الاحتلال على مناطق ج والتي تمثل 61% من مساحة الضفة الغربية والعمل على ابقائها لتوسعة المستعمرات واحتياطا استراتيجيا لها.

لم تعد سياسة الهدم مجرد "انتهاكات" فردية، بل هي جريمة منظمة ضد الإنسانية، تشكل جزءاً لا يتجزأ من محاولات التطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. إنها حرب على الحق في السكن والحق في الأرض والحق في الحياة.

رابعاً: التوسع الاستيطاني من سياسة الضم الزاحف إلى إستراتيجية السيادة الكاملة:

أمعنت الحكومة الإسرائيلية الأكثر تطرفاً في تاريخ الاحتلال، في تسريع وتيرة التوسع الاستيطاني كركيزة مركزية في مشروعها الرامي إلى فرض سيادة كاملة على الضفة الغربية، وإحباط أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية، وقد تجلى هذا التصعيد الخطير من خلال تحالف القيادة السياسية مع أذرعها التنفيذية في الميدان، حيث عملت حكومة نتنياهو – بمشاركة وزراء متطرفين مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش (وكلاهما من سكان المستوطنات) – على إضفاء الشرعية النظامية على كافة أشكال الاستيطان غير القانوني، وتمويله بسخاء،

وحمايته عسكرياً، في سابقة غير مسبوقة تهدف إلى تحويل الاستيطان من "أمر واقع" إلى "سيادة إسرائيلية قانونية لا رجعة عنها.

1. **المصادقات والبناء الفعلي:**

- ❖ صادقت الحكومة الإسرائيلية على خُطط هيكلية لبناء أكثر من 30,000 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلة ، وهو أعلى رقم يتم المصادقة عليه في عام واحد منذ بدء الاحتلال عام 1967 (مقارنة بـ 23,461 وحدة في 2024).
- ❖ بدأ البناء الفعلي في أكثر من 12,000 وحدة استيطانية، مع تخصيص ميزانيات قياسية لشق الطرق الاستيطانية وتجهيز البنية التحتية.
- ❖ بلغ عدد البؤر الاستيطانية القائمة نحو 271 بؤرة حتى نهاية عام 2025، بينها عشرات البؤر الرعوية التي تُستخدم للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي والمراعي الفلسطينية خارج حدود المستوطنات الرسمية. كما سُجّل إنشاء أكثر من 50 بؤرة استيطانية جديدة خلال عام 2025 وحده، في وتيرة تُعد الأعلى منذ بدء رصد هذه الظاهرة، بما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2334.

2. **مصادرة الأراضي، آليات منهجية للاستيلاء:**

صودر أو أعلن كـ "أراضي دولة" ما مجموعه 52,300 دونم من الأراضي الفلسطينية في العام 2025 (مقارنة بـ 46,597 دونماً في 2024)، باستخدام الوسائل والأدوات عبر إجراءات قانونية وإدارية أحادية تعتمد على تفسيرات انتقائية لقوانين قديمة ومسوح رسمية مثيرة للجدل، في انتهاك لمبادئ الحماية القانونية للملكية الخاصة بموجب القانون الدولي. مثل:

- إعلانات "أراضي دولة "(حوالي 28,000 دونم).
- توسيع حدود "المحميات الطبيعية" العسكرية (حوالي 15,000 دونم).
- أوامر الاستملاك العسكرية والمنع من الوصول (حوالي 9,000 دونم).

3. **عنف المستوطنين أداة تطهير عرقي تحت حماية الدولة:**

سُجل 4,441 اعتداءً من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وشملت هذه الاعتداءات:

- أكثر من**1,680 اعتداءً** للمستوطنين على الفلسطينيين في أكثر من 270مجتمعًا في الضفة الغربية حتى نهاية 2025، نتج عن ذلك إصابات وأضرار في الممتلكات، بما يعادل متوسطًا يقارب خمسة اعتداءات يومياً، وإحراق المحاصيل وتقطيع وتجريف ما يزيد عن 20,000 شجرة، معظمها أشجار زيتون.
- تخريب المنازل والمركبات ومرافق المياه.
- استهداف قطعان الماشية وسرقتها أو قتلها.

تمت جميع هذه الاعتداءات تحت مرأى وحماية قوات جيش الاحتلال، وفي كثير من الأحيان بمشاركة جنود، مما يؤكد أنها سياسة دولة ممنهجة وليست أفعالاً فردية.

4. التمويل مليارات لتمويل المشروع الاستعماري.

رصدت الحكومة الإسرائيلية ميزانية مباشرة قدرها 4.8 مليار شيكل (حوالي 1.3 مليار دولار) لدعم وتمويل البناء الاستيطاني والبنى التحتية في المستوطنات للعام 2025، مع تخصيصات إضافية ضخمة تحت بندي "الأمن" و"التطوير الإقليمي."

وتم توزيع هذه المصادرات عبر الآليات التالية:

أطر قانونية مُوظَّفة بشكل انتقائي من خلال وسائل وأدوات أحادية.	المساحة المصادرة (دونم)	عدد القرارات/الإعلانات	الهدف الميداني
إعلان "أراضي دولة"	35,500 دونم	14 إعلاناً	السيطرة على كتل أرضية شاسعة لتوسيع المستوطنات أو إقامة بؤر جديدة، خاصة في مناطق الأغوار ومناطق جنوب الخليل.
تعديل حدود "المحميات الطبيعية"	18,200 دونم	8 أوامر عسكرية	إغلاق مناطق رعي وجبال أمام الفلسطينيين وتحويلها إلى متنزهات للمستوطنين، معطلاً مصادر الرزق.
أوامر الاستملاك العسكرية المباشرة	5,800 دونم	22 أمراً	مصادرة أراضي لصالح إنشاء وتوسيع 17منطقة عازلة عسكرية حول المستوطنات والطرق الاستيطانية، وإقامة مناطق عسكرية مغلقة.
أوامر "وضع يد" عسكرية مؤقتة	2,800 دونم	41 أمراً	مصادرة أراضي لمناورات عسكرية أو "أغراض أمنية عابرة" تتحول مع الوقت إلى سيطرة دائمة.

2. تدمير البيئة والمصادر الاقتصادية (التجريف والتخريب):

نتج عن اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين، المدعومة رسمياً، الدمار التالي للممتلكات والثروة الطبيعية الفلسطينية:

❖ **تدمير الغطاء النباتي والزراعي:**

- اقتلاع وإتلاف 24,800 شجرة مثمرة، معظمها من أشجار الزيتون المعمرة التي يتجاوز عمر بعضها مئات السنين، بالإضافة إلى أشجار اللوز والتين والحمضيات حيث تشكل هذه الأشجار مصدر دخل أساسي لأكثر من 8,000 اسرة فلسطينية.
- تجريف وتدمير 22,500 دونم من الأراضي الزراعية المزروعة بمحاصيل القمح والشعير والخضروات.
- حرق وتدمير 1,850 بيتاً بلاستيكياً (دفيئة زراعية).

❖ **تدمير البنية التحتية للمياه والزراعة:**

- تخريب وتدمير وتجفيف 120 بئراً مائياً و 65 صهريجاً لجمع مياه الأمطار.
- تخريب وتقطيع شبكات ري بطول 95 كيلومتراً.
- تسميم وتلويث مصادر مياه تستخدم للشرب والزراعة في عدة مناطق.

❖ **تدمير الممتلكات والمنشآت:**

- حرق وتخريب 45 مسكناً للرعاة ("بركسات") و320 حظيرة للمواشي.
- سرقة أو قتل أكثر من 1,500 رأس من الماشية (أغنام، ماعز، أبقار).
- تخريب عشرات السيارات والجرارات الزراعية.

تشكل سياسات المصادرة والتجريف في عام 2025 جريمة بيئية واقتصادية منظمة، وجزءاً لا يتجزأ من جريمة الفصل العنصري (الأبارتايد) والتطهير العرقي البطيء .إنها حرب تستهدف ذاكرة الأرض وتاريخها، وتراث شعب وثقافته الزراعية. مواجهة هذا الاستهداف يتطلب توثيقاً قانونياً دقيقاً، ورفع قضايا دولية، ودعماً مادياً وسياسياً عاجلاً للمجتمعات الفلسطينية المهددة في مناطقها، قبل أن يتم نهب الأرض كاملة وتفريغها من شعبها.

جدار الفصل العنصري العازل: من أداة ضم إلى مشروع سيادة كاملة:

يواصل الجدار العنصري العازل، الذي شرعت إسرائيل في بنائه عام 2002 تحت ذريعة أمنية واهية، أداء دوره كأداة مركزية في مشروع الضم والتوسع الجغرافي والتطهير العرقي البطيء. ففي العام 2025، لم يعد هذا الجدار مجرد حاجز فصل، بل تحول إلى نظام عنصري معقد من العزل والاستيلاء، يخدم الخطة الإسرائيلية الشاملة الرامية إلى تقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية والسيطرة الدائمة على مواردها الحيوية. إنه ليس جداراً فاصلاً بين شعبين، بل هو أداة فصل عنصري تُقصي شعباً عن أرضه وتاريخه ومستقبله.

لقد بلغ الطول الإجمالي للجدار والفاصل العنصري، بما يشمل الأسيجة الإلكترونية والطرق العسكرية والحواجز الترابية المرافقة، حوالي 515 كيلومتراً، مع مخططات لتمديده 225 كيلومتراً إضافياً. وقد أدى هذا الامتداد إلى عزل ومصادرة ما يقارب 312 كيلومتراً مربعاً من أخصب الأراضي الفلسطينية وأغناها بالمياه، وهي مساحة تشكل نحو 5.5% من إجمالي الضفة الغربية. هذا العزل الجغرافي ترجم إلى كارثة إنسانية يومية تعيشها عشرات التجمعات الفلسطينية. فما يقارب 125,000 فلسطيني يعيشون في 78 تجمعاً سكنياً وجدوا أنفسهم محاصرين بين الجدار والخط الأخضر، أو مقطوعين عن جسم الضفة الغربية، ما حوّل رحلتهم اليومية إلى مدرسة أو مستشفى أو سوق إلى رحلة معاناة تستغرق ساعات عبر بوابات عسكرية مقيدة، بعد أن كانت تستغرق دقائق.

التأثير الاقتصادي كان أكثر قسوة. فقد حُرم أكثر من 12,000 مزارع من الوصول إلى أراضيهم التي تقع خلف الجدار، ما أدى إلى تدهور عشرات الآلاف من الدونمات المزروعة وضياع مواسم زراعية كاملة، وجفاف أشجار زيتون معمرة كانت تمثل إرثاً عائلياً ومصدر رزق أساسياً. كما انهارت الأنشطة التجارية المحلية في القرى المحاصرة، وأغلقت مئات المحال الصغيرة أبوابها. والأخطر من ذلك، أن الجدار يمثل أداة سيطرة مطلقة على الموارد الطبيعية، حيث يسيطر بشكل كامل على أهم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية، ما يمكن إسرائيل من مواصلة سرقة أكثر من 85% من موارد المياه الفلسطينية وتوجيهها حصرياً للمستوطنات والاستخدام الإسرائيلي، حارماً الفلسطينيين من حقهم في مواردهم.

إن مسار جدار الفصل العنصري لا يحمي إسرائيل، بل يحيط بالمستوطنات غير القانونية ويغلفها، ويكرس ضمها بحكم الأمر الواقع. وهو لا يعزل الفلسطينيين عن إسرائيل بقدر ما يعزلهم عن بعضهم البعض: فالمقدسيون يُقطعون عن محيطهم الطبيعي في الضفة، والقرى تُحاصر عن مدنها الرئيسية، والأسر تُفصل عن

أراضيها الزراعية. بذلك، يتحول الجدار من كونه بناءً إسمنتياً إلى أداة لنظام فصل عنصري شامل، حيث يتمتع المستوطن، المغتصب للأرض، بحرية حركة وحقوق كاملة على الجانب "الإسرائيلي" من الجدار، بينما يُحرم الفلسطيني، صاحب الأرض الأصلي، من أبسط حقوق الوصول والاستفادة من تلك الأرض نفسها.

إن جدار الفصل العنصري العازل قد تجاوز كونه انتهاكاً قانونياً صارخاً، وفقاً لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري التاريخي – ليصبح التجسيد المادي الأوضح لمشروع السيادة الإسرائيلية الأحادية على كامل الأرض الفلسطينية. إنه أداة هندسة ديموغرافية وجغرافية تهدف إلى خلق واقع لا رجعة فيه من "الكانتونات" الفلسطينية المحصورة، تمهيداً لإحباط أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة. مواجهة هذه الآلية لا تكمن في التكيف مع وجودها، بل تتطلب تحركاً دولياً جريئاً وملزماً لإزالة هذا الرمز الظاهر للاحتلال والفصل العنصري، ووقف سرقة الأرض والموارد، وفتح الأفق أمام الشعب الفلسطيني لمستقبل يقوم على العدل والحرية والمساواة.

تهويد القدس: في تسارع في محو الهوية وممارسة التطهير العرقي الممنهج:

في عام 2025، استغلت حكومة الاحتلال الإسرائيلية انشغال العالم بجرائمها في غزة لتطلق العنان لمشروعها الأوسع والأكثر خطورة :الاستحواذ الكامل على مدينة القدس وتفريغها من هويتها العربية والإسلامية ومكونها البشري الفلسطيني .لقد تحولت سياسات التهويد من انتهاكات متفرقة إلى حرب شاملة على الجغرافيا والديموغرافيا والروح التاريخية للمدينة المقدسة، في مسعى حثيث لخلق واقع نهائي يجعل من القدس "العاصمة الموحدة والأبدية" لإسرائيل، وفق الرواية الصهيونية الرسمية.

أولا: سياسة الإبعاد والهدم، التطهير العرقي بالسكن:

- الإبعاد القسري: أصدرت سلطات الاحتلال قرارات إبعاد بحق 104 مقدسي عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة، بزيادة هائلة عن العام السابق، مستهدفةً بذلك حراس الأقصى والناشطين وقادة المجتمع المحلي.
- الهدم المتسارع: ارتفع عدد المنازل الفلسطينية المهدومة في القدس إلى ما لا يقل عن 155 منزلاً ومنشأة، مما أدى إلى تشريد أكثر من 700 مواطن مقدسي، معظمهم من الأطفال. واستمرت سياسة "الهدم الذاتي "التي تجبر العائلات على هدم بيوتها بأيديهم تحت تهديد غرامات خيالية.
- التضييق السكني: رفضت بلدية الاحتلال أكثر من 95% من طلبات ترميم أو توسيع المساكن الفلسطينية في البلدة القديمة والأحياء المحيطة، بينما تواصل المصادقة على آلاف الوحدات الاستيطانية.

ثانياً: التوسع الاستيطاني خنق المدينة جغرافياً:

- مصادقة واستيطان مكثف: صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطط لبناء أكثر من 12,000 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات القدس المحتلة مثل "هار حوماه"، أي "جبل أبو غنيم"، و "معاليه أدوميم"، بهدف خلق حلقة استيطانية كاملة حول المدينة.
- مصادرة الأراضي: صودرت آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة في قرى مثل الولجة والعيزرية وأبو ديس، تحت ذرائع "المصلحة العامة" أو "أراضي دولة"، لشق طرق استيطانية وبناء حدائق قومية تهدف إلى عزل القرى الفلسطينية وتقطيع أوصالها.

ثالثاً: خنق الحياة اليومية وتحويل القدس إلى سجن مفتوح:

- نظام حواجز وبوابات: أقامت قوات الاحتلال شبكة معقدة من أكثر من 88 حاجزاً وبوابة إلكترونية داخل الأحياء الفلسطينية وعلى مداخلها (مثل باب العمود والشيخ جراح وسلوان)، ما حوّل حركة التنقل إلى كابوس يومي وعطل النشاط الاقتصادي بالكامل.
- اقتحامات واعتقالات: نفذت قوات الاحتلال ما يزيد عن 850 عملية اقتحام ومداهمة للأحياء الفلسطينية في القدس، وأوقفت أكثر من 8,000 مواطن، واعتقلت 625 مقدسياً، معظمهم من الشباب، في حملة ترهيب ممنهجة.
- استهداف التعليم: تعرضت 35 مدرسة مقدسية للاقتحام أو الحصار من قبل قوات الاحتلال، وتم منع الطلاب من الوصول إلى مدارسهم في 72 حادثة منفصلة، في تعدي مباشر على مستقبل الجيل الصاعد.

الحصار والحرب على قطاع غزة: كارثة إنسانية شاملة وتحدٍ صارخ للضمير العالمي:

مع نهاية عام 2025، يقدم قطاع غزة نموذجاً للعالم؛ فبعد مرور أكثر من عامين على العدوان الإسرائيلي المستمر الذي بدأ في أكتوبر 2023، لم يعد الموت هو الخطر الوحيد الذي يهدد سكان قطاع غزة؛ فالمجاعة المنظمة، والانهيار الكامل للخدمات، والتشويه الدائم للمجتمع والجغرافيا تشكل معاً فصلاً جديداً في سجل جرائم الحرب إذ تستمر إسرائيل، تحت عيون العالم، بتنفيذ سياسة عقاب جماعي تهدف، بموجب تصريحات مسؤوليها وأفعالهم، إلى جعل غزة "مكاناً غير قابل للحياة.

1. الخسائر البشرية نزيف لا يتوقف:

- ❖ الضحايا: ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين في غزة منذ بدء العدوان إلى ما يزيد عن 48,500 شهيد، وفق تقديرات الأمم المتحدة .نحو 70% منهم من الفئات الأكثر ضعفاً: النساء والأطفال،حيث تجاوز عدد الأطفال الشهداء 19,000طفل، والنساء 13,000 امرأة.
- ❖ الإصابات: بلغ إجمالي عدد الإصابات الفلسطينية أكثر من 170,986 حالة جرحى وإصابات نتيجة الاعتداءات والقصف والعمليات العسكرية، يشمل ذلك:
  - أكثر من 163,000 إصابة في قطاع غزة بنهاية سبتمبر 2025.
  - أكثر من 3,200 إصابة في الضفة الغربية والقدس المسجلة خلال العام.

- من بين الإصـــابات، يتضـــمن التعداد 44,486 طفلًا، وهو رقم يعكس التأثير الكبير للعنف على الفئات الضعيفة من المجتمع.

- ❖ المفقودون: لا يزال أكثر من 10,000 شخص تحت الأنقاض، حيث تتعذر عمليات انتشالهم لعدم توفر المعدات والاستهداف المتعمد لفرق الإنقاذ.
- ❖ التأثير الديمغرافي: تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد سكان غزة تراجع بنســـبة 8.5 %بنهاية 2025، نتيجة القتل والهجرة القســـرية الناجمة عن المجاعة والدمار، في تحول ديمغرافي كارثي.

2. الدمار المادي محو المدن من الخريطة:

- ❖ السكن: تعرض ما يزيد عن 75% من إجمالي الوحدات السكنية في قطاع غزة للتدمير الكلي أو الجزئي. أي ما يعادل حوالي 480,000 وحدة سكنية .أصبح نحو 280,000 وحدة منها غير صالحة للسكن تماماً، مما ترك ما يقارب 1.8 مليون نسمة بدون مأوى ملائم، حيث يعيشون في خيم مزدحمة أو على أنقاض منازلهم.
- ❖ البنية التحتية: دُمرت 100% من شبكات المياه والصرف الصحي القابلة للعمل، و95% من شبكة الكهرباء، و85% من المستشفيات والمراكز الصحية، و88% من المدارس والجامعات بشكل كلي أو جزئي، وتحولت أحياء بأكملها، مثل التفاح والشـــجاعية والرمال، إلى مناطق مصـــنفة "غير قابلة للحياة "من قبل خبراء الأمم المتحدة.
- ❖ لم يبق سوى 6 مستشفيات عاملة جزئياً من أصل 36 مستشفى كانت تعمل قبل الحرب، وبدون قدرة على تقديم خدمات جراحية أو رعاية مركزة.

- ❖ اســـتهداف الكوادر: ارتفع عدد شـــهداء الكوادر الطبية إلى أكثر من 1,350 طبيباً وممرضـــاً وفنياً صـــحياً .كما أصـــيب حوالي 450، واعتقل ما يزيد عن 300، في هجوم ممنهج يهدف إلى شـــل قدرة النظام الصحي على النهوض وتقديم الخدمات المطلوبة.

3. تقويض قطاع التعليم:

- ❖ تدمير المؤسسات: تعرضت كافة الجامعات في غزة و90% من مدارسها للتدمير أو الأضرار الجسيمة. حيث دُمر 635 مبنى تعليمياً بشكل كلي (مصدر: اليونيسف).
- ❖ ضـــحايا من الطلاب والمعلمين: ارتفع عدد الطلاب والشـــباب الشـــهداء إلى ما يزيد عن 4,200 .كما فقد نحو 250 معلماً وأستاذاً جامعياً حياتهم.

4. المجاعة كسلاح حرب كارثة إنسانية مصطنعة:

- ❖ انعدام الأمن الغذائي: يواجه كامل سكان قطاع غزة (2.2 مليون نسمة) مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي .فحوالي 1.1 مليون شخص يعيشون في ظروف "كارثية" (المرحلة الخامسة، مرحلة المجاعة)، حيث يعاني ما لا يقل عن 25% من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم.
- ❖ الحرمان من المياه: يحصل الفرد على ما بين 1 إلى 3 لترات من المياه النظيفة يومياً، وهو أقل من الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة بعشر مرات. أدى ذلك إلى انتشار واسع للأمراض المنقولة بالمياه كالكوليرا والإسهال الحاد.
- ❖ انهيار النظام الصحي الوقائي: أدى الاكتظاظ وانعدام النظافة وتراكم النفايات إلى تفشي أكثر من 25 مرضاً معدياً، مع تسجيل مئات الآلاف من حالات الإصابة بالأمراض الجلدية والتنفسية والهضمية.

5. الدمار الاقتصادي والبيئي تسميم الأرض والمستقبل:

- انهيار الناتج المحلي: انكمش الاقتصاد في قطاع غزة بنسبة تزيد عن 92%، وفق تقديرات البنك الدولي، مع توقف 95% من المنشآت الصناعية والتجارية عن العمل.
- تدمير القطاع الزراعي: تم تجريف وتدمير أكثر من 60% من الأراضي الزراعية، وتلويث التربة والطبقات الجوفية بالمياه العادمة والمتفجرات غير المنفجرة.
- التكلفة التقديرية للإعمار: تبلغ التكلفة الأولية المقدرة لإعادة الإعمار ما بين 40 إلى 50 مليار دولار، وتستغرق عمليه إعادة الاعمار ما لا يقل عن 15 عاماً في ظل أفضل الظروف، وفقاً لتقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار.

جرائم الاحتلال في الأغوار ومناطق "ج" وداخل الجدار: الاستهداف المنهجي للصمود الريفي:

شكّلت منطقة الأغوار الفلسطينية والمناطق المصنفة "ج" ومناطق "داخل الجدار" الهدف الرئيسي للحملة الإسرائيلية الممنهجة لعام 2025، في محاولة لفرض السيادة الكاملة على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية وتهيئتها للضم النهائي. لقد تحولت هذه المناطق، التي تضم أكثر الأراضي الفلسطينية خصوبة وأغناها بالموارد المائية، إلى ساحة حرب صامتة تُمارس فيها سياسات التطهير العرقي البطيء عبر مزيج من العنف المباشر والتجويع القانوني والاقتصادي والحرمان من الخدمات. وتستهدف هذه السياسات بشكل خاص التجمعات الرعوية والزراعية لتحويل الفلسطينيين من منتجين مرتبطين بأرضهم إلى فئة مهجرة تعتمد على المساعدات.

1. حملة الهدم والتهجير القسري في التجمعات المهمشة:

- محافظة طوباس والأغوار الشمالية: نفذت قوات الاحتلال عمليات هدم واسعة استهدفت 47 تجمعاً بدوياً، هُدم على إثرها 185 منزلاً ومنشأة سكنية، ما أدى إلى تشريد أكثر من 1,200 فلسطيني، نصفهم من الأطفال. تم تركيز الهدم حول قرى مثل الراس الأحمر والملول والفارسية، لإخلاء الأرض لصالح توسيع مستوطنة "معاليه أفرايم" وشق الطرق الاستيطانية.
- مسافر يطا وجنوب الخليل: استمرت الحملة ضد هذه المنطقة، حيث هُدم أكثر من 95 منشأة سكنية وزراعية، ووصل عدد العائلات المهددة بالإخلاء الفوري إلى 12 عائلة تضم أكثر من 200 فرد، بموجب أوامر إسرائيلية تزعم ملكية الأرض لاستخدامات عسكرية أو استيطانية.
- مناطق "داخل الجدار" في محافظة بيت لحم: تعرضت قرى الولجة والخضر ووادي فوكين لموجة هدم استهدفت 73 منشأة، في إطار خطة عزل هذه القرى عن محيطها الجغرافي وضم أراضيها إلى حدود بلدية القدس الموسعة.

2. المصادرة الشاملة للأراضي والموارد:

- المصادرة: تم مصادرة ما يزيد عن 35,000 دونم في مناطق الأغوار ومناطق مصنفة "ج"، خصوصاً عبر إعلانها "محميات طبيعية عسكرية" أو "مناطق تدريب عسكري مغلقة". وتشمل هذه المصادرات أراضي في محافظات أريحا والأغوار، ونابلس، ورام الله.
- السيطرة على المياه (السرقة المنظمة): وفقاً لتقرير منظمة "بتسيلم"، يستغل المستوطنون في الأغوار أكثر من 90% من موارد المياه المتاحة في المنطقة. بينما يقتصر تخصيص المياه للفلسطينيين على أقل من 10%، ما يجبرهم على شراء المياه بأسعار باهظة من صهاريج. فمثلاً، تستغل مستوطنة "معاليه أدوميم" أكثر من 42 مليون متر مكعب سنوياً، في حين تمنع قرى فلسطينية مجاورة من حفر آبار جديدة أو إعادة تأهيل القديمة.
- التجريف والتدمير الزراعي: جرفت قوات الاحتلال وأتلفت ما يقارب 25,000 دونم من الأراضي الزراعية في هذه المناطق، واقتلعت حوالي 28,000 شجرة معظمها من الزيتون والتين واللوز، في هجوم ممنهج على مصدر الرزق الأساسي للسكان. كما تم تدمير مئات البيوت البلاستيكية وحظائر المواشي.

3. تصعيد الاعتداءات الاستيطانية المباشرة:

- الاعتداءات: سجلت ما لا يقل عن 4,000 اعتداءً من قبل المستوطنين في مناطق الأغوار و"ج" (بزيادة 76% عن 2024)، غالباً تحت حماية الجنود الإسرائيليين. وشملت هذه الاعتداءات الاعتداء الجسدي، وإطلاق النار، وحرق المحاصيل، وتسميم آبار المياه، ورشق الحجارة تجاه المركبات.

- الاحتلال والطرد من المراعي: حوّل المستوطنون، بدعم عسكري، آلاف الدونمات من المراعي الفلسطينية إلى مناطق رعي حصريّة لماشيتهم، ومنعوا الرعاة الفلسطينيين من الوصول إليها، ما أدى إلى خسارة قطعان كاملة ونزوح عائلات تعتمد على الرعي.

4. خنق الحياة اليومية: حرب على التعليم والصحة والحركة:

- الحرمان من الخدمات: تفرض إسرائيل قيوداً شبه كاملة على إنشاء أو تطوير البنية التحتية الفلسطينية في المنطقة (ج)، حيث أن 95% من طلبات البناء الفلسطينية ترفض، كما تمنع سلطات الاحتلال مد خطوط الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي.
- استهداف التعليم: تعرضت 38 مدرسة في هذه المناطق لخطر الهدم أو الإغلاق، بينما تعرض 17 مدرسة للاقتحام أو إطلاق الغاز المسيل للدموع في ساحاتها. كما يواجه الطلاب مخاطر يومية بسبب الحواجز والاعتداءات على طرق وصولهم.
- عرقلة الخدمات الصحية: يتم منع سيارات الإسعاف بشكل متكرر من الوصول إلى التجمعات النائية بحجج أمنية، وتعرضت 5 عيادات طبية ميدانية للهدم أو الإغلاق.

الخاتمة:

يُجسّد هذا التقرير، عبر صفحاته وأرقامه الصادمة، صورةً كارثيةً لواقع الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2025. فما شهده هذا العام، لم يكن مجرد تصعيد في وتيرة الانتهاكات، بل كان انتقالاً نوعياً إلى حرب شاملة وممنهجة تطال كل مقوّمات الوجود البشري والحضاري: الإنسان، الأرض، الاقتصاد، الذاكرة، والمستقبل.

ففي غزة، تحوّلت سياسة العقاب الجماعي إلى جريمة الإبادة الجماعية، فقد جمعت بين القتل بالصواريخ والتجويع والتعطيش بالحصار والتشريد، مستهدفةً بنية المجتمع نفسها عبر تدمير التعليم والصحة والمسكن، لترك أثرٍ دائمٍ على جيلٍ كامل. وفي الضفة الغربية والقدس، تسارعت وتيرة آلة الاستيطان والتهويد والهدم لتصل إلى حدّ الهندسة الديموغرافية والجغرافية العلنية، بهدف وأد أي أمل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وتحويل الاحتلال إلى نظام فصل عنصري (أبارتهايد) كامل السيادة الاسرائيلية على الأرض الفلسطينية.

لقد كشفت الأرقام الواردة – من استشهاد عشرات الآلاف، وتشريد مئات الآلاف، وانهيار الاقتصاد بنسب مهولة، وتدمير المنازل والمستشفيات والمدارس والبنى التحتية، إلى مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار وقرصنة الحقوق العمالية عن خطة الاحتلال التي تعمل على عدة محاور متزامنة :العسكري، والاقتصادي، والقانوني، والاجتماعي. لم تعد الانتهاكات أفعالاً عشوائية، بل هي سياسات دولة تهدف إلى خلق واقع لا رجعة عنه، قوامه التبعية والتشتت والفقر، وكسر إرادة الصمود.

المراجع والمصادر:

- مركز معلومات فلسطين (معطى). https://mo3ta.ps/articles?page=3
- مركز رؤيا للتنمية السياسية. https://vision-pd.org/
- منظمة التحرير الفلسطينية _ مركز عبد الله الحوراني. https://www.plo.ps/ar/Category/105
- هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. https://www.cwrc.ps
- وزارة العمل الفلسطينية. https://www.mol.pna.ps
- هيئة العمل التعاوني
- صندوق التشغيل الفلسطيني
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. https://www.pcbs.gov.ps/
- منظمة الصحة العالمية https://www.who.int/ar.
- أرقام الدمار والتهجير للعام 2025 (مصادر: مركز "معطى" للمعلومات، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلة).
- أرقام وتفاصيل التصعيد الاستيطاني لعام 2025 (مصادر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مركز "معطى"، حركة "السلام الآن" الإسرائيلية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا).
- إحصائيات المصادرة والتدمير المنظم لعام 2025 (مصادر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مركز "معطى"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا، منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية).
- الإحصاءات الدامية للعام 2025 (مصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – أوتشا، منظمة الصحة العالمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الصحة في غزة، حركة "عير عميم" الإسرائيلية).

***

القسم الثاني

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الأراضي المحتلة (جنوب لبنان) خلال عام 2023

وفقاً للمعلومات المتوفرة لدى مكتب العمل العربي، والتي تضـــمنها آخر تقرير مُرســـل من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية حول أوضاع العمل والعمال في **المناطق المحتلة بالجنوب اللبناني**، فقد تضمن المعلومات التالية:

- المناطق الأكثر تضـرراً من الانتهاكات الاسـرائيلية على مدى السـنوات السـابقة، هي مزارع شـبعا وتلال كفرشـوبا، حيث ما زال الاحتلال الاسـرائيلي يضـع يده عليها، ما منع من اسـتثمار أراضـيها التي تتمتع بمميزات طبيعية وجغرافية ومائية.
- تبلغ مســاحة مزارع شــبعا المحتلة 200 كيلومتر مربع، وتمتاز بتنوع مزروعاتها وبأشــجارها المعمرة، فضـــلاً عن المراعي ومعاصـــر الزيتون والدبس، بالإضـــافة إلى الآثار التاريخية كالمغاور والآبار والنواويس. ويحول الاحتلال الإسـرائيلي دون اسـتثمار أصـحاب الأرض لأملاكهم وجني محاصـيلها، واستثمار معاصـر الزيتون والدبس. كما يمنع إنشـاء المصـانع التي توفر فرصـاً لليد العاملة، وذلك عبر ترهيب المقيمين والمزارعين الذين يحاولون جني محاصيلهم.
- إن الاعتداءات الاســـرائيلية المتكررة على الجنوب اللبناني تؤدي إلى الحد من النمو الاقتصـــادي في المنطقة، وارتفاع نسـبة البطالة، وتمنع بناء المصـانع والمؤسـسـات، بسـبب القلق الدائم من الاعتداءات المتكررة. كما أن الألغام والقنابل العنقودية التي خلفتها قوى الاحتلال، ما زالت تشـــكل مصـــدر قلق للمزراعين والعمال في المناطق المحررة، حيث يقدر عددها بأكثر من مليون قنبلة ولغم، تنتشـــر على مساحات واسعة من الأراضي في جنوب لبنان، وتحصد عشرات الضحايا المدنيين من مزارعين وعمال، وتعطل العمل في آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

وتشكل البطالة في المناطق المتاخمة للكيان المحتل، حوالي 30 إلى 40 بالمائة وذلك حسب الأعمال والأنشطة في كل قضاء، والتي ترتبط بالأوضاع الأمنية فيها. أما أسباب البطالة في تلك المناطق فتعود إلى:

- التوترات الأمنية.
- إقفال المؤسسات بسبب الظروف الاقتصادية وصرف العمال.
- ظروف العمل الصعبة وغير اللائقة.
- تدني مستوى الأجور.

ذلك بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة وعدم توفر البنى التحتية الملائمة للعمل، والتي تؤثر على أصحاب العمل والعمال على حد ســـواء. يضـــاف إلى ذلك كله ما يتعرض له لبنان من اعتداءات متكررة بعد الحرب الاسـرائيلية على قطاع غزة، والتي نتج عنها لغاية تاريخه حوالي 100 ألف نازح من قرى الجنوب و331 شـهيداً وحوالي 1000 جريح، بالإضـافة إلى الأضـرار الحاصـلة في القطاع الزراعي حيث تضـرر أكثر من 800 هكتار بشـكل كامل، وفقد أكثر من 340 ألف رأس ماشـية. كما أن حوالي 75 في المئة من المزارعين فقدوا مصـدر دخلهم بشكل كامل، الأمر الذي دعا دولة رئيس الحكومة إلى وجوب إعلان منطقة الجنوب منطقة منكوبة زراعياً

خصوصاً وأن آثار هذه المشكلة ستتسحب على السنوات المقبلة. يضاف إلى ذلك الضرر الذي طال القطاع التربوي، حيث أغلقت حوالي 75 مدرسة بشكل كامل.

ملاحظة: مرجعية الإحصـــاءات والمعلومات المذكورة أعلاه هو **آخر تقرير مُرســـل من وزارة العمل بالجمهورية اللبنانية لمكتب العمل العربي في عام 2023.**

***

القسم الثالث

تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة

وفقاً للمعلومات والبيانات المتوفرة لدى مكتب العمل العربي من خلال التقارير السابقة المُرسلة من **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية العربية السورية، يتضمن التقرير معلومات حول أوضاع العمل والعمال في الجولان العربية السورية المحتلة، وهي كالتالي:**

على الرغم من حملات الاستنكار لما يجري داخل الأراضي العربية السورية، فإن إسرائيل تتحدى بازدراء المجتمع الدولي، منتهكة جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها.

وفي ضوء ما يتوافر لدينا من معلومات وبيانات يمكن التعرض لأوضاع العمال وأصحاب الأعمال والمواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة، وممارسات سلطات الاحتلال التعسفية في حقهم، على النحو التالي:

أولاً: السياق السياسي.. واقع الاحتلال وآفاق عملية السلام

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان في الجولان العربية السورية المحتلة خلال الفترة من أيار/ مايو 2015، وحتى تاريخ إعداد التقرير:

لطالما وُصفت الممارسات الإسرائيلية بالعدائية المطلقة؛ لانتمائها إلى جملة من الممارسات العنصرية التعسفية التي تنفذها سلطات الاحتلال بحق أبناء الجولان العربية السورية المحتلة منذ عام 1967، والتي تتعارض مع القوانين والشرائع الدولية، إذ تعتبر خرقاً سافراً لقواعد القانون الدولي الإنساني، المتمثلة في **اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة في الثاني عشر من آب (أغسطس) عام 1949 وميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومختلف القرارات والإعلانات والمواثيق والشرائع والاتفاقيات الدولية، خاصة ميثاق منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، واتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و 1907، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**

وفي كل مرة، يطلب المجتمع الدولي أن تكف إسرائيل عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للجولان السورية، وأن تكف عن إقامة المستوطنات، وعن فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة.

ثانياً: الممارسات الإسرائيلية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين في الجولان العربية السورية المحتلة:

إن الكيان الصهيوني ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 يمارس سياسة قمعية تعسفية ضد العمال، كما هي الحال بالنسبة لسائر القطاعات الاجتماعية الأخرى.

إذ إن سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة حاربت العمال الذين يعملون في المعامل، والمصانع، وأعمال البناء، وذلك عن طريق رئيس وأعضاء المجالس المحلية المشبوهة الذين يتم تعيينهم من قبل تلك السلطات في كل قرية، خاصة العمال الذين يقاومون الاحتلال، بعكس الذين يتعاونون مع سلطات الكيان الصهيوني ومؤسساته.

وتشمل هذه السياسة القمعية العدوانية عدة نقاط، نذكر منها:

1- الثقافة والتربية والتعليم:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني بتدمير آثار الجولان العربية السورية المحتلة لتزييف الحقائق الأثرية والتاريخية في محاولة لإخفاء وطمس الهوية العربية للجولان المحتلة وتهويدها.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني بفرض المناهج التعليمية الإسرائيلية، وفرض التعليم باللغة العبرية، وإجبار الطلاب على تعلم مادتي (مدنيات إسرائيلية والتراث الدرزي) اللتين لا تمتان بصلة لتاريخ وحضارة الشعب العربي بهدف قطع أواصر الانتماء إلى العروبة، والإسلام، وتكريس الطائفية والاضطهاد القومي، وذلك للنيل من الشخصية الوطنية والقومية لأهلنا في الجولان، وتوسيع سياسة إسرائيل العدوانية.
- تعمدت سلطات الكيان الصهيوني تعيين مدرسين غير مؤهلين لتنفيذ سياستها التعليمية، في حين أنها ترفض قبول تعيين المدرسين الأكفاء من خريجي الجامعات السورية المؤهلين تأهيلاً علمياً عالياً.
- قامت سلطات الكيان الصهيوني بتسريح وإنهاء عقود المدرسين العرب السوريين الذين يدرسون التاريخ والأدب العربي لإذكاء الشعور القومي في نفوس الطلاب، وذلك بهدف السيطرة على سير العملية التربوية والتعليمية والتأثير الموجه على الانتماء القومي للوطن الأم سوريا.
- تقوم سلطات الكيان الصهيوني بعرقلة قدوم أبناء الجولان العربية السورية المحتلة إلى الوطن الأم لمتابعة دراستهم الجامعية، وتضع العراقيل أمام أبناء الجولان العربية السورية المحتلة المتخرجين فى الجامعة بالوطن الأم في أثناء عودتهم إلى قراهم وممارستهم التخصصات التي درسوها وتخرجوا فيها.

2- التواصل مع الوطن الأم:

التضييق على المواطنين العرب السوريين بغية عزلهم عن محيطهم العربي وانتمائهم إلى وطنهم الأم سوريا من خلال الممارسات التالية:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بممارسات مختلفة ضد العمال، والفلاحين، والأطباء وتمنعهم من الذهاب إلى الوطن الأم للمشاركة في المؤتمرات النقابية والعلمية.
- كما تقوم بمنع المتزوجين والمتزوجات من أبناء الجولان المحتلة الذين درسوا في الوطن من العودة إلى قراهم في الجولان المحتلة، وتمنع المتزوجات في الجولان المحتلة من زيارة أهاليهن في الوطن الأم.
- محاكمة الوطنيين من أبناء الجولان المحتلة الذين سبق أن زاروا الوطن الأم بتهمة (زيارة دولة عدوة).

- منع أبناء الجولان العربية السورية المحتلة من العبور من وإلى الوطن الأم عبر معبر القنيطرة.

3- الصحة:

تعاني القرى العربية الخمس المحتلة نقصاً حاداً في المراكز الصحية والعيادات الطبية وعدم وجود مستشفى يخدم أبناء تلك القرى، حيث إن إجراء أي عملية ولو كانت بسيطة سيضطر المواطن للذهاب إلى المدن الداخلية كالناصرة أو صفد أو القدس، مما يكبده نفقات باهظة جراء ذلك، وتستمر المعاناة في هذا الاتجاه بسبب نقص مراكز الإسعافات الأولية، ونقص عدد الأطباء والعيادات الطبية المتخصصة، مع العلم أن المواطن في الجولان المحتلة يخضع لضريبة صندوق المرضى، وضريبة المستشفيات والمراكز الصحية التي لا وجود لها أساساً، وتضع سلطات الكيان الصهيوني العقبات أمام المواطنين في افتتاح المختبرات وبعض العيادات التخصصية الطبية بهدف ربط المواطنين السوريين بفلسطين المحتلة وإخضاعهم والنيل من صمودهم.

4- الأسرى والمعتقلين:

- تقوم سلطات الكيان الصهيوني باعتقال المواطنين في الجولان المحتلة بتهم غير صحيحة وتحت ذرائع مختلفة.
- كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بإجراء التجارب الطبية على المعتقلين العرب وإهمالهم صحياً، وتعتبرهم إرهابيين – مجرمين وليسوا معتقلين، وتمارس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحق الأسرى والمعتقلين من أبناء الجولان المحتلة لإرغامهم على الاعتراف بما لم يرتكبوه... ومن الأساليب المستخدمة حقن أجساد الأسرى (بفيروسات) مرضية قد تودي بحياتهم أو تصيبهم بأمراض مستعصية وعاهات دائمة، ناهيك عن الصعوبات والعقبات التي تفرضها سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي على أهالي الأسرى عند زيارتهم أبنائهم في سجون العدو الإسرائيلي والبعيدة عن أماكن إقامتهم.

5- حقول الألغام ودفن النفايات النووية في الجولان العربية السورية المحتلة:

- تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي فى زرع وتجديد حقول الألغام في الجولان العربية السورية المحتلة، حيث يتراوح عددها بين نحو 2 و 3 ملايين لغم، مما أودى بحياة الكثير من المواطنين الأبرياء، وقد بلغ عدد الضحايا من الألغام الإسرائيلية في الجولان المحتلة "532" مصاباً، منهم "202" شهيد و "329" إعاقة دائمة، معظمهم من الأطفال، وتقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الآونة الأخيرة بإنتاج ألغام متحركة تنتقل عبر الرياح والأمطار، وقسم آخر يتم التحكم فيه عن بعد بهدف إثارة الرعب لدى السكان العرب السوريين لإرغامهم على النزوح من قراهم وأراضيهم وتركها للمستوطنين وقوات الاحتلال.

- قامت قوات الكيان الصـــهيوني الإســـرائيلي بدفن كميات كبيرة من النفايات النووية (نحو 20 موقعًا) في أراضـــي الجولان المحتلة، منها (نشـبه المقبلة – قصـر شـبيب – بركة مرج المن... إلخ)، كما قامت بتلغيم خط وقف إطلاق النار في الجولان المحتلة بألغام نووية تكتيكية ونيترونية ومواد مشـعة وأخرى قابلة للانفجار وأطلقت عليها اسـم (قلاع داوود)، مما أدى إلى تفشـي أمراض السـرطان بين السـكان هناك بسـبب إفرازات (انبعاثات) النفايات النووية المدفونة.
- أكدت تحاليل التربة في قرى الجولان المحتلة احتواءها على كمية كبيرة من الإشـــعاعات الذرية، و(الرونفين) الإشعاعي الذي تستخدمه إسرائيل كمخصبات زراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب هذا الملوث إلى المياه الجوفية بهدف تسميم المواطنين العرب السوريين هناك.

6- استغلال ثروات الجولان:

- يعادل متوسط المردود الإجمالي للصناعة الإسرائيلية في الجولان السورية المحتلة ما يقارب الـ"8" ملايين دولار، والزراعة ما يزيد على المليار دولار سنوياً، وكذلك السياحة، حيث يزيد عدد زوار الجولان على أكثر من "2 مليون زائر" في السنة إلى المراكز الرياضية ومراكز التزلج في سفوح جبل الشيخ، ومسابح المياه الكبريتية في حمامات الحمة السورية وعشرات المطاعم، والفنادق، منها المطعم التايلاندي الضخم، وحديقة التماسيح الأمريكية، وفنادق هوارد وجونسون، ومصانع أجبان وألبان الجولان في كتسرين ومنشآت شركتي "كور وتل دور" وشركة "إيدن سبرنجر" للمياه المعدنية، وعشرات المعامل الصناعية والمنشآت المخصصة لإنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والمنتجات البلاستيكية والكيميائية والغذائية والأسمنتية والفولاذية والبترولية، والدباغة والصناعات المعدنية والعسكرية، بالإضافة إلى معاصر الفواكه والزيتون، والمراكز التقنية (التكنولوجيا) الصناعية والزراعية، ومصانع الأخشاب والمياه المعبأة، والطواحين، والأقمشة والصناعات الورقية، ووسائل التعليم والإيضاح، إلى جانب التوسع في مزارع الأبقار وتربيتها للألبان واللحوم، ومزارع البطاطا والفواكه .. وغيرها، وقد بعث ذلك كله النشاط في الحركة السياحية نحو الجولان العربية السورية المحتلة.
- قيام وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية باستغلال الأزمة في سوريا واستئناف مسيرة التنقيب عن النفط والمعادن والغاز والآثار في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين السوريين الذين أبعدوا عن قراهم وأراضيهم من خلال قيام سلطات الكيان الصهيوني بتزوير وثائق امتلاك، معتبرة أن ملكية تلك الأراضي تعود إلى يهود منذ ما قبل الاحتلال، حيث باشرت آليات شركة (جيني إنيرجي) للطاقة، والتي يملكها وزير البنى التحتية السابق (آفي إيتام)، أعمال التنقيب، وصرح إيتام بأن إسرائيل في حاجة إلى ما يقارب الـ 300 ألف برميل من النفط يومياً وسيعمل من خلال شركته على تأمين جزء من هذا الاحتياج من الجولان العربية السورية المحتلة.
- تركيز سلطات الكيان الصهيوني على إقامة مشروع محطات لتوليد الكهرباء عن طريق استثمار حركة الرياح المستمرة في إقامة وتوسيع مشروع حقل من التوربينات الهوائية فوق أراضي الجولان العربية السورية المحتلة.
- ربط اقتصاد قرى الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي ومحاولة جعله معتمداً بشكل كلي على الشركات الإسرائيلية.

ثالثاً: نسبة الضرائب والخصومات المفروضة على العمال العرب السوريين العاديين والعاملين في الزراعة من قبل سلطات الاحتلال وأنواع هذه الضرائب:

عمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة ضريبية لا طاقة للعرب السوريين في الجولان المحتلة على تحملها، حيث قامت بفرض ضريبة عمل على العمال السوريين تتراوح بين 7 و 35% من ناتج العمل اليومي أو الدائم مع عدم إعفائهم مما يسمى بضريبة الدخل والتي تبلغ نحو "25%" من صافي الناتج، بحيث بلغت نسبة الضريبة على قوة العمل نحو "55%" من الناتج العام، وضريبة بنسبة 30% على المتعهدين، وعلى البرادات ومعارض التفاح بنسبة تقدر حسب الأرباح التي تقدم لضريبة الدخل، مما دفع العمال السوريين للعمل وفق ما عرف بنظام العمل الإضافي لمدة ثلاث ساعات عمل متواصلة، حيث إن مثيلهم من العمال اليهود يعملون ست ساعات ونصف الساعة يومياً ولا تفرض عليهم الضرائب التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تشكل نهباً سافراً لأموال المواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة، ونسب الضرائب مزاجية، حيث تسمح سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي للمواطنين السوريين بفتح مصانع خفيفة كالأدوات المنزلية والمنظفات والصابون والأعمال الزراعية الأخرى وتفرض عليها ضرائب باهظة.

كما تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحديد القرى، حيث وضع العدو مؤخراً حزاماً تنظيمياً لقرى الجولان المأهولة، ومنعت أي مواطن من البناء خارج هذا الحزام، ولا تعطى رخصاً للبناء إلا بموافقة المجلس المحلي المعين من قبلها بعد دفع رسوم وضرائب باهظة على كل رخصة.

كما تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ببيع عقارات وأملاك تابعة أصلاً للمواطنين السوريين الذين رُحلوا أو أُبعدوا عن قراهم مثل قرى (جباتا الزيت – بانياس – زعورة – عين فيت – واسط)، واعدة من يستجيب لهذا العرض بمنحه رخص بناء وقروضاً وتقديم أفضل الخدمات، والهدف الأساسي من ذلك إيجاد خلافات بينهم وبين جيرانهم العائدين حتماً إلى أراضيهم وبيوتهم عند جلاء هذا الكيان المستعمر.

ومن الجدير ذكره أن كل ما ورد من أنواع الضريبة مُبوب في قانون الضريبة العام، إلا أنه يزيد على ذلك القانون بنسبة تصل إلى "25%"، باعتبار أن المواطن العربي السوري موجود في الجولان العربية السورية المحتلة، لاسيما العمال غير المشمولين بما يسمى الخدمة الإلزامية للمواطنين الإسرائيليين.

في الوقت نفسه لا تشمل أبناء الجولان المحتلة المساعدات والمعونات المقدمة من الصناديق المالية العالمية والمحلية لما يسمى إسرائيلياً (بسكان المناطق الحدودية)، وهكذا يصبح الفرق شاسعاً بين دخل المستوطن اليهودي ودخل العامل العربي السوري، أي أكثر من 70%، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المستوطن اليهودي معفي من الضريبة ولا يقوم بالأعمال التي يقوم بها بل يجبر عليها المواطن السوري في الجولان العربية السورية المحتلة.

رابعاً: التأمين الاجتماعي والتعويضات والإجازات الصحية الممنوحة للعامل العربي مقارنة بالعامل الإسرائيلي:

ترفض سلطات الكيان الصهيوني دفع أو تسليم تعويضات الاستشفاء للعمال المصابين بإصابات دائمة أو

جزئية، والذين يحتاجون لرعاية صحية، خاصة بسبب إصابتهم في أثناء العمل، باعتبارهم غير مشمولين بقانون التعويض، وبحجة أنهم تلقوا علاجاً طبياً في عيادات خاصة لأطباء من أبناء الجولان الذين تخرجوا في الجامعات السورية.

خامساً: الأعمال التي يسمح للعمال في الجولان العربية السورية المحتلة بمزاولتها:

وفق الإجراءات الإسرائيلية المعمول بها إزاء العمال العرب السوريين، فقد تم تصنيف هؤلاء العمال "عمالاً من الدرجة الثالثة" بعد العمال اليهود والأجانب، وهذا التصنيف العنصري سمح لسلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي وجهات العمل المختلفة باستغلال قوة العمل (العامل السوري) في قطاعات العمل الإسرائيلية التي يرفض أو لا يستطيع العامل اليهودي أو الأجنبي تنفيذها، ومعظم تلك الأعمال مصنفة إسرائيلياً بـ "الأعمال الشاقة والقذرة" (مصطلح صهيوني عنصري) **وهي مخصصة للأقلية العربية، ومنها على سبيل المثال:**

1. أعمال الحديد من عتالة وتصنيع وتركيب، لاسيما في الورش والمنشآت والمشاريع الخطرة.
2. أعمال الحفر اليدوي وتقطيع الصخور ونقلها إلى الأماكن التي يتعذر استخدام الآلات فيها.
3. العمل في مصانع الصباغة والدهانات والزيوت الصناعية وكذلك في مصانع مواد الغزل والتي معظمها يسبب الأمراض السرطانية.
4. العمل في التحصينات العسكرية القريبة أو المحاطة بحقول الألغام التي تكرر انفجار بعضها مسبباً وفيات بين العمال السوريين.
5. العمل في البناء، لاسيما في المستوطنات والمستعمرات الإسرائيلية، وهذا يشمل بالطبع المهن المختلفة (كهرباء – حدادة – نجارة – بلاط – دهان....إلخ)
6. العمل في مجال الميكانيكا العام وخدمات الآليات.

سادساً: في مجال مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على الإنتاج الزراعي:

تستمر سياسة الضم الزاحف والاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية في الجولان المحتلة واستغلالها لمصلحة المحتلين، وقد تلازمت عمليات الاستغلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة فى الجولان السورية مع عمليات مصادرة وسرقة المياه واستغلالها، وغالبية أراضي الجولان التي تم استغلالها من قبل سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي خلال السنوات الماضية هي الأراضي الصالحة للزراعة والتي كان المواطنون العرب السوريون يزرعونها قبل عام 1967م.

واعتمدت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي عدة طرق لمصادرتها، من أبرزها:

- مصادرة أراضي النازحين واعتبارها ملكاً للدولة بحجة غياب أصحابها ومصادرة أراضي المشاع التي يمتلكها السكان عامة ومثال ذلك أراضي المشاع في قرية مسعدة.
- مصادرة الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار وزرعها بالألغام.

- مصادرة الأراضي لإنشاء المعسكرات والمواقع العسكرية وشق الطرق في الأراضي البعيدة عن خط وقف إطلاق النار.
- مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمرافق الزراعية والصناعية.
- تسييج الكثير من الأراضي بحجة وضعها تحت تصرف سلطة حماية الطبيعة (وتقدر المساحة الكلية لهذه الأراضي بنحو 100 ألف دونم).
- تواصل قوات العدو الإسرائيلي دفع معداتها الهندسية إلى الجولان العربية السورية المحتلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار بهدف تجريف التربة ونقلها إلى داخل فلسطين المحتلة وتقوم باقتلاع الأشجار في المنطقة بين الشريط الشائك وخط وقف إطلاق النار.
- أما بالنسبة لمصادر المياه، فإن سياسة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي ماضية في حرمان المواطنين السوريين في القرى المحتلة من الاستفادة من مصادر المياه المتوافرة في تلك القرى، حيث إنها قامت بتدمير عدد كبير من السدود السطحية والخزانات التي كان المواطنون السوريون قد أقاموها سابقاً، فهي تمنعهم من حفر الآبار وبناء خزانات تجميع لمياه الأمطار والثلوج، كما تمنعهم من استغلال مياه بحيرة مسعدة، في الوقت الذي سرقت فيه مياهها عبر تحويل مياه البحيرة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتلة، في حين تقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بحفر العديد من الآبار لمصلحة المستوطنات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية.

إن سلطات الكيان الصهيوني تتعمد خفض أسعار التفاح، وفرض رسوم وضرائب باهظة على نقله وتسويقه، وتسعى إلى عرقلة عملية شحنه إلى الوطن الأم بهدف الضغط على المزارعين وإلحاق الضرر بهم، مع الإشارة إلى أن محصول التفاح يعتبر المنتج الأساسي في قرى الجولان السورية المحتلة.

سابعاً: العدد الإجمالي للمستوطنات الإسرائيلية وعدد المستوطنات التي أقيمت مؤخراً على أراضي الجولان العربية السورية المحتلة أو التي تم توسيعها:

تتزامن حملات التهويد والاستيطان الصهيونية المسعورة في عموم الأراضي العربية المحتلة، مع مباشرة سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي العمل منذ فترة على تنفيذ مخطط استيطاني يتم بموجبه تشجيع وتكريس الاستيطان اليهودي في الأراضي السورية المحتلة في غضون الأعوام الثلاثة المقبلة، على أن يتم إنشاء وبناء تسع مستوطنات جديدة تضاف إلى 32 مستوطنة قائمة هناك (مسجلة لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية)، وتوطين 200 عائلة يهودية كل عام في الجولان المحتلة.

ويجري البحث حالياً عن كيفية زيادة عدد المستوطنين في الجولان إلى 50 ألفاً على المدى القريب، وإزالة كل الحواجز للوصول إلى هذا الهدف.

وقبل أربعة أعوام مضت، وضمن خطة تعزيز "الاستيطان اليهودي" في الجولان، كانت سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي قد أعلنت عن البدء في التوسع الاستيطاني فوق أراضٍ جديدة بمساحة 80 دونماً في منطقة البطيحة

جنوب الجولان المحتلة عند ملتقى الحدود الأردنية – السورية – الفلسطينية، من أجل بناء قرية سياحية في منطقة "تل الصيادين" على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا في منطقة الكرسي من الأراضي السورية المحتلة.

وتشهد حملة الاستيطان الصهيونية الجائرة حالياً زخماً كبيراً في البناء، لم تعهده منذ سنين طويلة، حيث سجلت مؤخراً ارتفاعاً بنسبة تربو على 400 % في شراء الشقق الاستيطانية بمرتفعات الجولان المحتلة.

والمحصلة أن عمليات التهويد الجائرة فوق أراضي الجولان المحتلة، وصلت إلى حدود إقامة (46) موقعا استيطانياً، ما بين مستعمرة، ونواة مستعمرة، وموقع استعماري من مستعمرات الناحال، والكيبوتسات الزراعية الصناعية الجماعية، ومستعمرات الموشاف التعاونية، ومستعمرات المتدينين.

كما تشير معلومات إلى أن حكومة الكيان الصهيوني الإسرائيلي أقرت في أحد اجتماعاتها خطة استيطانية خماسية لتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية غير المستخدمة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة ستخصص للمزارعين اليهود في المنطقة، وتسعى سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي من خلال هذه الخطة الاستيطانية إلى تطوير الزراعة في الجولان، حيث سيتم افتتاح "750" منشأة زراعية استيطانية جديدة خلال السنوات الأربع المقبلة، وستقوم سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي بصرف نحو"400" مليون شيكل (115 مليون دولار أمريكي) على هذه الخطة التي تتعلق بمد شبكات المياه وإزالة الألغام بينها وبين أحد المواقع العبرية، كما أنه سيتم في إطار هذه الخطة تأهيل نحو 30 ألف دونم للزراعة قرب التجمعات الاستيطانية الحالية في الجولان المحتلة مع إزالة بعض حقول الألغام في المنطقة منتشرة على مساحة تبلغ نحو"10" آلاف دونم، واستغلال هذا التوسع لإيجاد فرص عمل جديدة للمستوطنين، وتشجيع السياحة والزراعة.

كما نقل الموقع عن رئيس مجلس مستوطنات الجولان (إيلى مالكا) قوله إن هذه الخطة ستتيح لهم استقبال مئات العائلات اليهودية الجديدة من الشباب الذين سيشكلون الجيل الثاني من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتلة.

ثامناً: نسبة عمالة الأطفال في الجولان العربية السورية المحتلة:

تركز سلطات الكيان الصهيوني الإسرائيلي في الجولان العربية السورية المحتلة جهودها على استخدام عمالة الأطفال، وذلك لهدفين أساسيين:

(أ) رخص أجور الأطفال.

(ب) سلخ الأطفال عن مجتمعهم ومحاولة مزجهم في سوق العمل الرخيصة وهم صغار في هذه السن بهدف استكمال مخطط التهويد والدمج، ولذلك، ووفق معطيات رقمية وإحصائية متباعدة أجراها بعض المهتمين من أبناء الجولان المحتلة، فقد بلغت نسبة عمالة الأطفال دون عمر السابعة عشرة ما يزيد على 60% من قوة العمل.

وهذا بالطبع سبب تسرباً كبيراً من المدارس الابتدائية والإعدادية، في حين بلغت نسبة التسرب من تلك المدارس ما يزيد على 20%، مما يسبب تجهيلاً كبيراً للأجيال.

ولذلك، فإن عمالة الأطفال كانت ومازالت أسلوباً ووسيلة احتلالية من أجل تجهيل الأجيال العربية وقطع صلاتها بالمجتمع، وبالتالي الوطن الأم، حيث جاء في إحصائية محلية أن نسبة الإجرام بين هؤلاء أي (العمال الأطفال) بلغت أرقاماً قياسية أسهمت في نشر المخدرات استخداماً وتجارة، وعملت على حرف المجتمع عن عاداته وتقاليده، وبات مجتمعاً هجيناً مؤلفاً من حضارة مستمدة من الماضي وأخرى مشوهة مزورة مفروضة بحكم واقع الاحتلال وسياسة التهويد.

الجدير ذكره أن قانون سلطات الكيان الصهيوني يمنع عمالة الأطفال بالنسبة لليهود إلا أنه يتجاهل ذلك بالنسبة للمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجولاني خصوصاً.

ملاحظة: مرجعية الإحصاءات والمعلومات المذكورة أعلاه هو آخر تقارير مُرسلة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية العربية السورية لمكتب العمل العربي حول " **تأثيرات الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقطاع العمل في الجولان العربية السورية المحتلة** ".

***

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (في الجنوب اللبناني والجولان السوري)

مؤتمر العمل الدولي - الدورة 114

جنيف، 1 - 12 يونيو / حزيران 2026